جـامعـة الـشـــرق الأوســـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم

" دراسة ميدانية"

The Role of Islamic Banks in Financing Jordanian Small &Medium Sized Enterprises in Jordan "Empirical Study"

إعداد الطالب

محمود سلامة سليمان الجويفل

الرقم الجامعي (401110078)

إشراف

الأستاذ الدكتور: عبد الناصر نور

قدمت هذه الخطة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة – كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الثاني 2013/2012

تفويـــــض

أنا الموقع أدناه "**محمود سلامة سليمان الجويفل**" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبـــات الجامعيـــة، أو المؤسســـات، أو الهيئـــات، أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: محمود سلامة سليمان الجويفل.

التوقيع:

التاريخ: ٢٧/٥/2013م.

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم

" دراسة ميدانية"

وأُجيزت بتاريخ: 27 / 2013/05م.

أعضـــــــاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
الاستاذ الدكتور عبد الناصر نور	رئيساً ومشرفاً	الشرق الاوسط	....
الاستاذ الدكتور يوسف سعادة	ممتحناً خارجيا	العلوم التطبيقية	....
الدكتور عبد العزيز صايمة	ممتحناً داخلياً	الشرق الاوسط	....

شكر وتقدير

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم قدرته وسلطانه، الذي ألهمني الطموح والصبر وسدد خطاي، بأن منّ عليّ بإتمام هذه الرسالة، ومنّ عليّ بفضله ونعمه التي لا أحصيها، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد ....

أتوجه بعميق وخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبدالناصر نور لتفضّله بالإشراف على رسالتي وإثرائها بأفكاره النيرة، ومعلوماته القيمة، وجهوده ونصائحه وكان مثالاً للعالم المتواضع في توجيهه وتشجيعه المتواصل جزاه الله عني وعن زملائي خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر والاحترام والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعتي الموقرة جامعة الشرق الأوسط، ممثلة برئيسها ومسؤوليها وأعضاء الهيئة التدريسية فيها، ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي المساعدة أو أسهم في إبداء النصح والمشورة في مسيرتي العلمية فجزاهم الله عني خيراً.

والله ولي التوفيق

محمود سلامة سليمان الجويفل

الإهداء

إلى اعظم الرجال والدي الذي رسم لي سبل التقدم والنجاح وأضاء مستقبل امامي نوراً للظلمات، وأقول سابقى احمل فضلك ما حييت......ابي رحمه الله

إلى والدتي الغالية وإخواني واخواتي الأعزاء حباً واحتراماً....

إلى كل من ساعد في إنجاز هذا العمل أهدي ثمرة جهدي وخالص حبي....

والله الموفق

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم

" دراسة ميدانية"

إعداد
محمود سلامة سليمان الجويفل

إشراف
الأستاذ الدكتور/ عبدالناصر نور

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك الاسلامية في تمويل المشـــروعات الاردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم ، واتبع الباحث في هذه الدراســـة الأســـلوب الوصـــفي التحليلي.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الإسلامية الأردنية وهما: البنـــك الإســـلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، أما عينة الدراسة فتتكون من جميع العاملين في هذه البنوك.

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

يوجد دور للبنوك الاسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم, اضـــافة الى وجود فاعلية لصيغ التمويل المتبعة في تمويل المشروعات الصغيرة ومتوســـط الحجـــم, ووجود مجموعة من المعوقات التي تواجه البنوك الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ومن أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث:

1. ان استقرار الاوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية عامل اساسي في نجاح اداء البنـــوك عموماً والبنوك الاسلامية خصوصاً.وعلى البنوك الاسلامية التأقلم مع هذه الظروف.
2. على السلطات المختصة المساهمة في انجاح البنوك الاسلامية لما لها من تأثير كبير في تجميع المدخرات وإيجاد البديل المحلي لتمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
3. على البنوك الاهتمام بالتخطيط ودعم دراسات الجدوى الاقتصـــادية للمشـــاريع المتوقـــع تمويلها بالمشاركة, وهذا يقتضي استراتيجية تقضي بالتحول من المرابحة الى المضاربة والمشاركة.
4. ان اهتمام البنوك الاسلامية بتشجيع المضاربة يقتضي اهتمام المصارف بتقــديم اســاليب جديدة ووسائل جديدة في اطار واحكام عقود المضاربة و المشاركة, تتلاءم مـــع الواقـــع الذي يعمل فيه المصرف.
5. يجب ان تكون الصيغ التي يتم اعتمادها للمشاركة والمضاربة واضحة للتطبيق العملـــي, بعيدا عن الكتابة النظرية المجردة والغامضة.

The Role of Islamic Banks in Financing Jordanian Small &Medium Sized Enterprises in Jordan "Empirical Study

Prepared by:

Mahommoud Salamah Al Jwafel

Supervised by:

Professor Abdul-Naser Nour

Abstract

This study aimed to identify the role of Islamic banks in the financing of Jordanian small and medium-sized enterprises, the researcher made a descriptive analytical study.

The population of the study consists of all Jordanian Islamic banks, namely: Jordan Islamic Bank and the Islamic International Arab Bank, also the sample consists of all employees of these two banks.

The study attained the following results:

There is a role for Islamic banks in financing the small and medium-sized enterprises, in addition there is the effectuate of funding formulas used in financing small and medium-sized enterprises, and the existence of a set of constraints faceing by Islamic banks in financing small and medium-sized enterprises.

The research ended of some recommendations:

1. Stability of economic situation and political and security is a key factor in the success and performance banks of Islamic banks in particular. Ibex Islamic banks to cope with these conditions.

ل

2. Authorities must contribute to the success of Islamic banks because its impact in the compilation of the savings and find a local alternative to financing small and medium-sized enterprises.
3. Banks must be attention to planning and supporting economic feasibility studies for projects funding by participation participate, which requires to transferring from Murabaha and participation.
4. Islamic banks, attention must encourage speculation interest requires banks to provide new methods and new means in the framework of the provisions of the contract or speculative participation, fit the reality in which the bank operates.
5. Formulas accepted and approved for participation and muddarabah that are approved to participate, speculation and clear in real application, away from writing abstracts and vague.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

1-3 فرضيات الدراسة

1-4 أهداف الدراسة

1-5 أهمية الدراسة

1-6 حدود الدراسة

1-7 المصطلحات الإجرائية

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً رئيساً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم وخاصة النامية منها، حيث تعتبر هذه المشروعات وعلى المستوى الدولي العمود الفقري للقطاع الخاص اذ تشكل نحو (90%) من منشآت القطاع الخاص وتشغل ما بين 50-60 بالمئة من القوى العاملة فيه .وتظهر أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دورها في المساهمة في النمو الاقتصادي خلال المراحل التنموية المختلفة التي تمر بها الدول، هذا بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والمساعدة على توفير العملات الأجنبية وخلق العديد من فرص العمل(هيكل,2003).

وانطلاقاً من الدور الكبير الذي تلعبه هذه المشروعات في التنمية وترويج برامج التحولات الاقتصادية والاجتماعية، عملت الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان والصين وألمانيا على دعم وتشجيع هذا النوع من المشروعات الأمر الذي أسهم في إحداث طفرة نوعية مهمة وآنية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول .وتشير الإحصاءات الدولية الى أن قطاع المشاريع

الصغيرة والمتوسطة الحجم يساهم بنسبة **70-80** بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة(العقيل,2001).

تحتل قضية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لهذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتجسد أهميتها، بدرجة أساسية، في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعانيها غالبية الدول المتخلفة خاصة عند الشباب(الشايب، 2010).

وتتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بروابط مع المشروعات الكبيرة ، وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال نظرا للارتباط المباشر بين ملكي المشروع وإدارته، وحرص المالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى (النجار، 2005).

وبالرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام ورعاية الدول المتقدمة والنامية، فان منطلق الاهتمام وسببه يختلفان في الدول المتقدمة عنهما في الدول النامية ؛ فالدول المتقدمة أدركت أهمية هذه المشروعات لما لها من دور في تغذية المشروعات الكبرى بالمنتجات الوسيطية، أما في الدول النامية فكان اهتمامها بهذا النوع من المشروعات منطلقا من ضعف قدرة الدولة على

ايجاد فرص عمل للاعداد المتزايدة من الوافدين الى سوق العمل وإجراء الإصلاح الاقتصادي، وتقليص دور الدولة في الاستثمار(عبد الخالق،2000) وتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وبتشجيع ودعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، قامت هذه الدول بعدة مبادرات لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تمويل حاملي هذه المشاريع خاصة الجمعيات التنموية(أبو زر، 2008).

وأثبتت تجارب التنمية الاقتصادية الناجحة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المحور الأساسي في توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الصادرات وخلق فرص عمل خاصة في المناطق النائية(النجار،2005) .

إن موضوع تمويل المشروعات الصغيرة في الإسلام يستمد مكانته أولاً وقبل كل شيء من مبادئ ورسالة الإسلام الحنيف التي أمرت بالاهتمام بالفرد المسلم كركيزة أساسية في عملية التنمية بمختلف مجالاتها الأمر الذي يقتضي تحرير هذه الفرد من كافة أشكال التبعية إلا للخالق وتهيئة الأجواء المناسبة له من أجل تنمية مهاراته وطاقاته وتفجير إبداعاته حتى تنطلق عملية التنمية الحقيقية نحو الأمام.

وانطلاقاً من هذه القاعدة الإسلامية الفريدة جاءت دعوة الإسلام إلى المجتمع لتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي الذي يضمن حق الفرد في الحياة الكريمة. كما

أنشئت المؤسسات المالية الإسلامية (صندوق الزكاة، مؤسسة تنمية أموال الأيتام، البنك الإسلامي). وجاءت فكرة المصارف الإسلامية التي كان هدفها الرئيسي هو تحرير الأمة الإسلامية من تبعاتها الاقتصادية وتركيزها على الفرد كمحور التنمية عن طريق صياغة أهدافها وآلياتها بما يتلاءم ويتوافق مع فطرة الفرد المسلم، وإيماناً بالدور الذي يمكن ان تلعبه تلك المؤسسات والمصارف الإسلامية في تحقيق ذلك جاءت هذه الدراسة بعنوان : "**دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية المتوسطة والصغيرة الحجم.** كمحاولة من الباحث للتعرف على الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دعم قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم باعتبارها من أهم مصادر التمويل الإسلامية الملائمة لهذا القطاع.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أن أهم المشكلات التي تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة هي كيفية الحصول على التمويل اللازم الذي يحتاجه المشروع، وما هي المصادر المتاحة التي يتمكن من خلالها الحصول على التمويل وعليه فإن مشكلة البحث تتمثل في الإجابة على الأسئلة التالية:

1- ما دور البنك الإسلامي في التمويل الملائم للمشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم؟

2- ما مدى فاعلية اساليب التمويل في البنوك الإسلامية لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم ، وما هي أكثر الاساليب التمويلية ملاءمة لها؟

3- ما المعوقات التي تواجه البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة وصغيرة الحجم بالأردن؟

3-1 فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى HO1

- لا يوجد دور للبنوك الإسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة وصغيرة الحجم بالأردن.

الفرضية الثانية HO2

- لا يوجد فاعلية لاساليب التمويل المعتمدة في البنوك الإسلامية الاردنية لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم .

الفرضية الثالثة HO3

- لا يوجد معوقات تواجه البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة وصغيرة الحجم بالأردن.

4-1 أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- التعرف على اساليب البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودراسة هذه الاساليب وتقييمها على أساس كفاءتها وملاءمتها لواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع الحلول التي تمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من تمويل البنوك الاسلامية واستخدامها الأمثل.
- دراسة دور البنوك الإسلامية في تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- التعرف على المعوقات التي تواجه البنوك الإسلامية سواء أكانت تلك المشاكل من وجهة نظر البنوك أم من وجهة نظر المنشآت ذاتها.

1-5 أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من النتائج التي سوف يمكن التوصل إليها فيما يتعلق بالمشاكل التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ يتم ابراز المشاكل التمويلية ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة، ويمكن تلخيصها بالتالي:

1-القاء الضوء على المشاكل التي تواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم من قبل البنوك الإسلامية بعد مرور سنوات على تأسيسها حتى تنمو وتتطور.

2-استعراض تجربة البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وما هي الطرق التي اتبعتها تلك البنوك في مجال التسهيلات الائتمانية.

3-تكمن أهمية الدراسة في امكانية تقليل الفجوة ما بين القائمين على المنشآت الصغيرة والمتوسطة والبنوك الاسلامية، من خلال التعرف على متطلبات البنوك ، حيث تعمل على تسهيل عملية التمويل ، والتعرف على العوامل التي تساعد في اتخاذ القرار الأئتماني.

1-6 حدود الدراسة

تشمل حدود الدراسة الظروف الزمانية والمكانية المحيطة بهذه الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** سوف يستمر العمل في هذه الدراسة لمدة فصل دراسي واحد وهو الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2009-2013.
- **الحدود المكانية:** وهي ستتشمل الدراسة البنوك الإسلامية العاملة في المملكة الاردنية الهاشمية.

1-7 المصطلحات الإجرائية

- **البنوك الإسلامية:**

البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين فئتى المدخرين والمستثمرين (في إطار صيغة المضاربة الشرعية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ,والقاعدة الشرعية الغنم بالغرم) فضلا عن أدائها للخدمات المصرفية المنضبطة فى إطار العقود الشرعية.

- **المنشآت المتوسطة وصغيرة الحجم :**

- المشروع الصغير : عرف بأنه المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة ويستحوذ على نصيب محدود من السوق .
- كما عرف بأنه تلك المنشأة التي تعتمد في نشاطها الإنتاجي على العمل اليدوي مع الاستعانة ببعض المعدات اليدوية والآلات والأدوات البسيطة (يوسف،2002).
- وعرف لبيب المشروع الصغير : منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالباً ، وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة (هالة، 2002).

– والمنشأة هي نشاط اقتصادي يمارسه شخص او مجموعة من الاشخاص بهدف تحقيق الربح ويتم تصنيف المنشاة حسب الحجم(عدد العاملين) من (1–4) منشأة صغرى، ومن (5–19) منشأة صغيرة، والمنشأة المتوسطة هي التي تشغل (20) عاملاً فأكثر(كاسر,2000).

- **اساليب التمويل في البنوك الإسلامية:**

هو تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية في البنك الاسلامي أو إعطاء المال من خلال إحدى صيغ الاستثمار في البنوك الإسلامية من مشاركة أو مضاربه, أو تقديم تمويل عيني أو معنوي إلي المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة في البنوك الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية تعتمدها البنوك الاسلامية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري

2-2 الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 الإطار النظري

تحتل المشروعات الصغيرة في معظم الأقطار النامية مكانة بارزة في مجمل النشاط الإقتصادي ، وبخاصة في تلك الدول التي تعتمد على القطاع الزراعي ، حيث اضحت المشروعات الصغيرة المصدر الأبرز للفقراء في مجال خلق العمالة وتكوين الدخل . وبشكل عام فإن هذه المشروعات ذات ملكية شخصية، وتفتقر إلى الإطار القانوني ، لكونها تعمل خارج القطاع الإقتصادي المنظم ، ولقد زاد الإهتمام بتلك المشروعات بعد الحرب العالمية الثانية بسب زيادة الأعباء المالية على الدول التي اشترًكت في الحرب لإصلاح الدمار الذي حل بها، ولذلك قامت بعض هذه الدول بتبني نموذج المشروعات الصغيرة بوصفه

نموذجاً تنموياً يهدف إلى الإسهام في عملية إعادة البناء وتطوير اقتصادياتها والنهوض بها (النسور,2009).

بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذا بالإضافة إلى أن كلمة" صغيرة "و"متوسطة " هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة .ويتم تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً، ومستوى التكنولوجيا المستخدمة والنظام الاقتصادي في الدولة وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى(الحموري,1999).

رغم المحاولات المتعددة للعديد من المنظمات المتخصصة في المشروعات الصغيرة في الوطن العربي والعالم ورغم انعقاد العديد من المؤتمرات الخاصة والندوات العلمية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة فانه لا يوجد حتى الان تعريف محدد للمشروعات الصغيرة, الا ان التحليل للتعاريف الموجودة والخاصة بالمشروعات الصغيرة وجدنا انها تاخذ اتجاهين رئيسين: الاتجاه الاول يركز على الاعتماد على المعايير الكمية في تعريف المشروعات الصغيرة, والاتجاه الثاني يركز على الاعتماد على الجانب الوصفي في تعريف المشروعات الصغيرة.

تعريف المشروعات الصغيرة بالاعتماد على المعايير الكمية

تعددت هذه المعايير نظراً لاختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لكل بلد وكذلك تعددت نظراً لاختلاف الجهة التي تعتمد هذه المعايير, ولقد استعرض العديد من الباحثين في هذا المجال هذه المعايير يحاول هنا ان نستعرضها حسب الاستخدام الاكثر شيوعا والاكثر ملاءمة لواقعنا الذي نعيش فيه واهم هذه المعايير حسب الترتيب:

- معيار عدد العاملين: يعتبر هذا المعيار اهم المعايير الكمية التي تستخدم في تعريف المشروعات الصغيرة واكثرها شيوعاً, كون هذا المعيار اكثر فاعلية في المقارنة واكثر ثباتاً في الواقع من المعايير الاخرى. وتتعدد وفقاً لمعيار عدد العاملين التعاريف المتعلقة بالمشروعات الصغيرة نظراً لتعدد البلدان والهيئات التي تعرف المشروعات الصغيرة وفق هذا المعيار, فعلى سبيل المثال في امريكا وفرنسا يعرف المشروع الصغير الذي يستخدم لغاية (499) عامل, بينما في الدانمارك وايرلندا وبلجيكا فالمشروع الصغير هو الذي يستخدم لغاية (49) عامل(الحموري,1999), وكذلك في المانيا (ذياب,2003). وفي اليابان يعرف المشورع الصغير بانه الذي لا يزيد عدد العاملين فيه عن (300)عامل(خطاطبة,1992), اما في الدول العربية فيعرف المشروع الصغير وفقاً لهذا المعيار ففي الاردن يعرف على انه الذي يعمل فيه (20) عامل فاقل(الحموري,1999), وفي مصر يعرف

المشروع الصغير بانه الذي يعمل فيه اقل من (50) عامل وفي العراق يعرف على انه الذي يضم اقل من (10) عمال (خطاطبة,1992).

- معيار راس المال(صافي حقوق الملكية): تعرف حقوق الملكية بالفرق بين اجمالي الاصول واجمالي الخصوم لمنشأة ما. ويستخدم هذا المعيار في العديد من الدول المتقدمة والدول النامية ويؤخذ عليه تذبذبه واختلافه وتفاوته الكبير حتى في الدولة الواحدة الا انه رغم ذلك يظل معياراً متعارفاً علية في العديد من الدول التي تاخذ به. وتعدد كذلك التعاريف المعتمدة على هذا المعيار باختلاف الدول فمثلاً في اليابان التي يعتبر المشروع الصغير الذي لا يزيد راس ماله عن (10) ملايين ين (خطاطبة,1992), وفي الاردن يعرف المشورع الصغير بانه الذي يكون رأس ماله اقل من (50000) دينار(الحموري,1999), وفي مصر يذهب بنك فيصل الاسلامي الى تحديد المشروعات الصغيرة بانها التي يكون رأسمالها اقل من (50) الف جنية مصري (علام,2002).
- معيار المستوى التكنولوجي المستخدم: وهذا المعيار قد يكون اكثر فاعلية في الدول المتقدمة اما بالنسبة للدول النامية فقد لا يكون فاعلاً بشكل امثل في تعريف المشروع الصغير نظراً لقصور المستوى التكنولوجي في هذه الدول بشكل عام.

- معيار المبيعات: وهذا المعيار لا يعد شائعا في الدول العربية نظراً لتذبذبه الا انه من الممكن ان يكون اكثر ملاءمة للمشروعات الخدمية والتجارية منها للمشروعات الصناعية (عنبة,2002).

اضافة الى العيديد من المعايير الكمية الاخرى الاقل شيوعاً والاقل ملاءمة للواقع العربي ومنها: معيار حجم الاستثمار في الاصول الثابتة, ومعيار حجم الميزانية السنوية للمنشأة.

مما سبق نجد ان المعايير الكمية الاكثر شيوعاً والاكثر ملاءمة للواقع العربي هي معيار عدد العمال ومعيار راس المال ياتي بعدها معيار المستوى التكنولوجي المستخدم في حين تعتبر المعايير الاخرى اقل ملاءمة.

تعريف المشروعات الصغيرة بالاعتماد على الجانب الوصفي

هناك العديد من التعريفات ومن اهمها تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الامريكية (CED): المشروع الصغير هو الذي يستوفي شرطين على الاقل من الشروط التالية: ان يكون المالك هو المدير, ان يتم توفير راس المال من المالك سواء كان فرداً او جماعة, ان يكون العمال والملاك يعيشون في مجتمع واحد, ان يكون حجم المشروع صغيراً مقارنة مع حجم القطاع الذي ينتمي اليه (عنبة,2002).

ويعرف كذلك بانه تلك الصناعة التي تقبل التطوير والتحسين تمشياً مع فنون الانتاج ورغبات المستهلكين بمستوى متوسط من كثافة راس المال (العقيل,2001).

ويعرف بانه الشركة او المنشأة التي تمول وتدار ذاتياً من قبل اصحابها وتقوم على حجم عمالة قليل وتتصف بالشخصية وتتكون من وحدات ادارية اساسية غير متطورة وتشكل جزءاً صغيراً من قطاع الانتاج الذي تعمل فيه وتقدم خدماتها للمنطقة التي تتواجد فيها كمحطة وقود او مخبز او سوبر ماركت او ورشة...(المنصور,وحداد, 2000).

ويعتبر التمويل من أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسب حجمها وبسب حداثتها وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها (التأسيس- النمو الأولى- النمو الفعلي- الاندماج) ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين.

خصائص المشروعات الصغيرة:

وحتى نتعرف بشكل اكثر وضوحاً على ماهية المشروعات الصغيرة سوف نستعرض اهم الخصائص التي اوردها الباحثون والمختصون في هذا المجال وحتى تتضح الرؤية اكثر حاول الباحث تصنيف هذه الخصائص كالأتي(خطاطبة,1992):

- الادارة والتنظيم: مالك المشروع هو المدير, وضوح الهيكل التنظيمي, ضعف الخبرة الادارية والتسويقية لغالب المشروعات الصغيرة, لا تمتلك في الغالب بيانات ماليةاو سجلات محاسبية, سهولة انشاء مثل هذه المشروعات, سهولة اعداد الدراسات اللازمة لمثل هذه المشروعات, سرعة البدء في التشغيل, يعتمد نجاحها في الغالب على كفاءة اصحاب المشروع ومهاراتهم الشخصية وعلاقاتهم التنظيمية, هدف الادارة يقتصر على تلبية الاحتياجات المادية الضرورية, بساطة الاجراءات القانونية.
- طبيعة النشاط: مشاريع متنوعة جدا واحيانا تكون مشاريع مبتكرة, مشاريع ديناميكية, ذات فعالية وكفاءة اكبر لانها قادرة على استخدام عوامل الانتاج بكفاءة اكبر, مشاريع لديها القدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية بشكل افضل من المنشأت الكبيرة, مشاريع تشجع على الابتكار والتطوير من خلال تنمية القدرات الفردية خاصة ان نسبة كبيرة من المشروعات الصغيرة تعتمد على عمالة اصحاب العمل انفسهم.

- السوق والمنافسة: تخدم في الغالب السوق المحلية, اعتمادها على الخدمات المحلية بشكل اساسي, تنتشر في الغالب في المدن والتجمعات السكنية عكس المشروعات الكبيرة والمتوسطة, لا تشكل اهتمام للمنشأت الكبيرة ولا تعتبر منافسة لها, ضعف الجودة وبالتالي صعوبة الدخول بمنتجاتها الى الاسواق العالمية, ضعف المعلومات التسويقية.
- راس المال وكلفة الاستثمار: رأس المال فيها اصغر من رأس المال في المشروعات الكبيرة والمتوسطة, سرعة دوران رأس المال, صغر متطلبات الاستثمار وذلك بسبب بساطة المعدات والالات ومسلتزمات الانتاج التابعة لها.
- مصادر التمويل والضمانات: قلة البدائل المتاحة للتمويل, الاعتماد على التمويل الذاتي او العائلي بشكل كبير, صعوبة توفير الضمانات الكافية للبنوك وخاصة في المراحل الاولى من عمر المشروع.

اهمية تمويل المشروعات الصغيرة:

تلعب المشروعات الصغيرة دوراً بارزاً وهاماً في تطوير كافة جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية, والتي تمثل مقياس تقدم الشعوب او تاخرها. وسنعرض فيما يلي الدور المؤثر للمشروعات الصغيرة على مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية منها والسياسية.

الاهمية الاقتصادية لتمويل المشروعات الصغيرة:

تحتل قضية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لهذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتجسد أهميتها، بدرجة أساسية، في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعانيها غالبية الدول المتخلفة خاصة عند الشباب(عثمان، 1996).

وتتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بروابط مع المشروعات الكبيرة ، وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه ، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال نظرا للارتباط المباشر لملكية المشروع بإدارته، وحرص المالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى (النجار، 2005) . وبالرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام ورعاية الدول المتقدمة والنامية، فان منطلق الاهتمام وسببه يختلفان في الدول المتقدمة عنهما في الدول النامية ؛ فالدول المتقدمة أدركت أهمية هذه المشروعات لما لها من دور في تغذية المشروعات الكبرى بالمنتجات الوسيطية، أما في الدول النامية فكان اهتمامها بهذا النوع من المشروعات منطلقا من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وتقلص دور الدولة في الاستثمار(عبد اللطيف،

1994) ، وتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وضعف قدرة الدولة على إيجاد فرص عمل للأعداد المتزايدة من الوافدين إلى سوق العمل .وبتشجيع ودعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، قامت هذه الدول بعدة مبادرات لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تمويل حاملي هذه المشاريع خاصة الجمعيات التنموية (عبد الخالق، 2000).

وأثبتت تجارب التنمية الاقتصادية الناجحة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المحور الأساسي في توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الصادرات وخلق مناصب جديدة خاصة في المناطق النائية(عنبة، 2002) .

وقد أشار(إبراهيم، 2007) ان بعض الدول الأسيوية أدركت أهمية المشروعات الصغيرة واتخذت منها ركيزة لتحقيق أهدافها التنموية . وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم ، كما أنها توفر ما بين 50 —60%من إجمالي فرص العمل ، ففي كوريا الجنوبية نلاحظ أن الدولة تمنح حوافز وإعفاءات ضريبية لنشر المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأنشأت هيئة لتطويرها خاصة في قطاع التكنولوجيا الحديثة والخدمات والسياحة. أما كندا فقد أدركت هي الأخرى أن هذا النوع من المشروعات يمثل اكبر قطاع لخلق فرص الشغل في الدولة (حوالي 80% من إجمالي فرص العمل) ، فابتكرت عددا من الهياكل وبرامج المساعدات

المالية والتقنية لتضمن نمواً صحيحاً لمنظماتها ،حتى تساهم بشكل أكبر في الإنتاج الداخلي الخام وتسهيل عملية خلق الوظائف الجديدة. ويوجد بكندا ثلاث منظمات لمساعدة المواطنين على تمويل مشروعاتهم بالقروض أو لضماناتها؛ وهي صندوق المشروعات الصغيرة ويغطي مختلف المناطق ،وشركة التنمية الصناعية وتغطي خدمات التنمية الصناعية ، والبنك الفيدرالي لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويغطي كذلك جميع أنحاء كندا.

أما اليابان فقد حققت تقدما كبيراً في هذا المجال مند بداية الستينات ووضعت سياسة ثابتة لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لتصبح هذه المنشآت ذات قدرة تنافسية عالية .وقد تمثلت هذه السياسة في قيام الحكومة اليابانية باتخاذ إجراءات لتشجيع هذه المشروعات وسنت قوانين للجمعيات التعاونية ،زيادة على توفير جميع الآليات لتشخيص المشكلات والتحديات التي تواجه حاملي هذه المشاريع بالإضافة إلى إنشاء معهد لتدريب وتعليم العاملين بهذه المنشأت وإصدار قانون بشأن تحسين الإجراءات الاستثنائية لزيادة التطور التكنولوجي لها(محمد،2001).

ورغم هذا التطور الملحوظ الذي عرفته المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الأربعة عقود الأخيرة والدور الريادي الذي تلعبه في تحريك وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن ثمة تهديدات لهذه المشروعات, أول هذه التهديدات

تتمثل بحسم الخيار الإستراتيجي بين الربح والاستمرارية حيث من الممكن تحقيق الربح مع خطر عدم الاستمرارية. ففي الولايات المتحدة تم تأسيس مئة مشروع في عام 2008 إلا أنه لم يبق منها نهاية العام سوى نصف مشروع فقط, ما يعني أن 99.5 %منها خرجت من السوق ولم تضمن استمراريتها، لأنه ولسوء الحظ يبقى منطق الاستمرارية غير واضح في أذهان المستثمرين الصغار ويصبح الربح السريع لديهم هو الخيار الإستراتيجي الوحيد, ويتم تحقيق ذلك على حساب الاستمرارية, وعلى حساب أشياء أخرى مرتبطة بالجودة والتميز وغيرها. بالإضافة إلى تهديدات مرتبطة بعدم ربط المشروع الصغير أو المتوسط بالمشروعات الكبيرة, فعندما يكون المشروع الصغير جزءاً من مجموعة مشروعات تزود المشروعات الكبيرة بمنتجاتها فإنها تضمن بذلك الاستمرارية والتطور والتأهيل(الشياب، 2010).

والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لازالت تعاني الكثير من العقبات التي تعترض طريق نموها، إلا أن التمويل يعتبر إحدى أهم العقبات الهيكلية نظراً لغياب البنوك ومؤسسات مختلفة للإقراض الميسر متخصصة في هذا النوع من الاستثمار كمؤسسة محمد بن راشد لدعم مشروعات الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة مثلا(عبدة,2005). فالبنوك في الدول النامية كالمغرب لازالت تلعب دوراً محدوداً في أسواق الوساطة والتنمية الاجتماعية. فمشكلة الحصول على القروض

للتمويل تبقى من المعيقات الرئيسية التي تعرقل إقبال الشباب في الدول النامية على هذا النوع من المشاريع الصغرى نظراً للتكاليف المرتفعة للإقراض وعدم توفرهم على الضمانات العالية التي تطلبها البنوك لمواجهة مخاطرها المحتملة بالإضافة إلى ارتفاع سعر الفائدة (الربا)(جبريل، 2007) .

وفي ظل الأزمة المالية العالمية والتقلبات التي يعرفها النظام العالمي لاشك أن الاقتصاد في الأردن سيشهد في العقود القليلة القادمة صدمات داخلية وخارجية وستواجهه تحديات نظراً لكون قواعد اللعبة الاقتصادية غير واضحة وتتم في جو مشحون بالمنافسة الشرسة .عندئذ يطرح السؤال أين دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توسيع القاعدة الإنتاجية(عبد الباقي، 2000) .

وتشير بعض البيانات الصادرة في الأردن عن الجهات المختصة إلى تصاعد مضطرد في دور تلك المنشآت سواء من زاوية مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنمية الإقتصادية، أو من ناحية مساهمتها في مكافحة البطالة عن طريق توفير فرص العمل, وقد تصاعد عدد تلك المنشآت على مدار السنوات العشرين الماضية بمعدل 200% تقريباً، حيث ذكر المدير العام للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية المهندس **(يعرب القضاة)**، إن المشاريع الصغيرة أو الأعمال التجارية الصغيرة والمستقلة تشكل المصدر التقليدي لنمو الإقتصاد الوطني إذ تشكل مايقارب 98% من عدد الشركات العاملة في المملكة، وأضاف

إن تلك المشاريع تشغل أكثر من 75 % من الأيدي العاملة, وتشكل 45 % من الناتج القومي الإجمالي بالإضافة الى أنها تحتل مركزاً متميزاً للصادرات الأردنية بنسبة تصل الى 55 % (العابجي، 2012).

أن أهمية تمويل البنك الإسلامي للمشروعات الصغيرة يلعب دوراً فاعلاً في عملية التنمية نابع من خصائص تمويل البنك الإسلامي المستمدة من الشريعة.

المعايير الفنية.

لا بد من أخذ الاعتبارات الفنية والاقتصادية في الحسبان قبل البدء بالتمويل لا سيما في التمويل الاستثماري وأهم هذه المعايير.

معايير السلامة العامة والتي تعتمد على (الهيتي، 1998):

- قدرة العميل المالية.
- قوة مركزه المالي.
- التعرف على حالة السيولة والتدفقات النقدية.
- مراجعة الوثائق والمستندات الثبوتية.
- المعايير الإدارية مثل معايير متعلقة بشخص طالب التمويل و معايير دراسة الجدوى، ومعايير المتابعة والاشراف، ومعايير الضمانات المالية.

طرق تطوير عمل مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة

إن وجود المؤسسات المهتمة بدعم المشروعات الصغيرة هو أحد الخيارات لتطوير ودعم المشروعات الصغيرة ، إلا أن إنشاء مثل تلك المؤسسات يعتمد على السياسات والتوجهات الحكومية في الغالب ، وربما يكون نشاطها محدوداً خصوصاً في البلدان النامية ، و من جانب آخر فإن المشروعات الصغيرة في اتجاهها إلى التمويل تدخل شركاء جدد لزيادة رأس المال الذي قد لا يكون متاحاً في المراحل الأولى لنشوء وتطور تلك المشروعات، للمخاطرة العالية في الاستثمار في ذلك النوع من المشروعات ، وعندما يكون متاحاً فإن المالكين قد لا يميلون إليه، لأنه يؤدي إلى فقدانهم للسيطرة الشخصية على المشروع ، ويذهب البعض إلى تشجيع هذا النوع من التمويل للمشروعات الصغيرة ، انطلاقاً من الفشل الذي واجهته المداخل القديمة المتمثلة في أشكال برامج المساعدة للمشروعات الصغيرة التي تدعمها الحكومات (الاسكوا,2002).

لقد تبنت الحكومة الأردنية مؤخراً عدة برامج لتنمية المشروعات الصغيرة بهدف التوسع في تقديم الخدمات التمويلية والفنية و الإدارية لها ، لتمكين الفئات المستهدفة من إنشاء أو توسيع مشاريعهم الصغيرة ، من خلال ستة استراتيجيات أساسية هي(برنوطي,2005):

- تطوير القدرات المؤسسية والفنية للهيئات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة.

- تفعيل دور القطاع المصرفي في تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة.
- تطوير المناخ الاستثماري والاقتصادي للمشروعات الصغيرة.
- دعم الجهود نحو توفير الخدمات الاستثمارية والتدريبية المساندة للمشروعات الصغيرة في مختلف المحافظات.
- دمج مصادر التمويل المتاحة تحت مظلة واحدة لتفادي الازدواجية في التمويل المصرفي ، وضمان وصوله لأكبر شريحة من المستفيدين.
- إنشاء الهيئة العليا للمشروعات الصغيرة ، فمن خلالها يمكن تطوير وتنظيم القطاع من حيث التمويل والتخطيط والتسويق ، وبها تصبح المشروعات الصغيرة ضمن الإطار الاقتصادي المنظم (الوادي,2005).

ولقد تمخض عن برامج تنمية المشروعات حزمة الأمان الاجتماعي ، الذي يشكل برنامج تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة أحد العناصر الرئيسية لها. والمؤسسات التمويلية في هذا البرنامج هي كل من:

- الشركة الأهلية لتنمية وتمويل المشروعات الصغيرة.
- الشركة الأردنية لتمويل المشروعات الصغيرة.
- صندوق إقراض المرأة.
- مؤسسة الإسكان التعاونية (النسور,2003).

التمويل من البنك الإسلامي للمشروعات الصغيرة

نظراً للافتقار إلى الضمانة ، ومشكلات المعلومات غير النظامية ، وغير المتناسقة .فإن المشروعات الصغيرة لا تستطيع الحصول على التمويل المطلوب من المصادر التقليدية.

غير أن المنشآت المالية المتخصصة بالمشروعات الصغيرة التي برزت مؤخراً تقدم اليوم التمويل المطلوب لنسبة صغيرة من هذه المشروعات ، مما أدى إلى ارتفاع دخولها وثرواتها ، فالمنشآت المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة المستندة في أنشطتها إلى إيداعات تحققت من العمل الجماعي بينها ، تقدم اليوم ضمانة اجتماعية وتقلل من مشكلات عدم التناسق في المعلومات ، وتؤمن نسب نمو ملحوظة للمشروعات الصغيرة(عثمان,2004).

ثم أن معظم هذه المنشآت ما يزال غير إسلامي في طبيعة عملها ، وإلى جانب فرض الفوائد (الربا) على تمويل هذه المشروعات المالية غير الإسلامية التي تعمل في أطر علمانية ، وبالمقابل بدأ عدد قليل من المنشآت المالية الإسلامية عملها في بعض الأقطار ، ولكن أنشطتها ما تزال محدودة جداً (حبيب,2003).

وآخذاً في الاعتبار الدور المحوري الذي يلعبه تمويل المشروعات الصغيرة من حيث التخفيف من وطأة الفقر ، فقد تم تأسيس العديد من المنشآت المالية الإسلامية في العديد من الأقطار ، فالمنشآت الإسلامية هذه تحتفظ بالتوجه الإيداعي

والتشغيلي للمنشآت المالية التقليدية ، ولكنها توجه برامجها في إطار القواعد والقيم الإسلامية ، غير أن المنشآت المالية الإسلامية المتخصصة بتمويل المشروعات الصغيرة قد تضم موجودات ومطلوبات أكثر تنوعاً ، فمثلاً ، على جانب الموجودات ، هناك العديد من اساليب التمويل التي يمكن استخدامها في حين أن جانب المطلوبات قد يتضمن مصادر الزكاة والوقف... الخ ، إلى جانب ذلك ، فإن المضمون الإسلامي لبرنامج التمييز الاجتماعي يستطيع بناء رأس المال الاجتماعي اللازم لنجاح عمل وفعاليات منشآت تمويل المشروعات الصغيرة.

فالمنشآت المالية الإسلامية المتخصصة بهذا التمويل تتمتع بخصائص متأصلة تساعدنا في التخفيف من المشكلات التي تواجهها المنشآت التقليدية المقابلة لها ، إذ أنه من خلال استهداف الوحدة العائلية ، بدلاً من مجرد النساء الأعضاء في الأسرة ، فإنه يمكن تدنيه المشكلات النابعة عن الاختيار غير الملائم والمخاطر المعنوية للحاصلين على الأموال وغير المستخدمين لها للأغراض المحددة.

أضف إلى ذلك أن تمويل البنك الإسلامي يتضمن المعاملة الحقيقية (بالسلع والخدمات) بدلاً من محرد صرف النقدية للمقترض ، وبالتالي التخلص من مشكلة توجيه الأموال نحو الاستخدامات غير المتعاقد عليها ، ثم أن طبيعة رأس المال الاجتماعي المتأصل في البرنامج الإسلامي للتنمية الاجتماعية يمكن أن يقلل من نسب النكول ، بسب التكافل والتضامن بين أعضاء المجموعة ، بحيث أن المستفيدين يرون في الالتزام بالتسديد المنتظم واجباً دينياً بالوقت ذاته.

كل هذه العوامل تؤدي إلى تحسين ربحية المنشأة المالية الإسلامية المتخصصة بتمويل المشروعات الصغيرة وتزيد من احتمالات ديمومتها. هذا ، ويمكن دراسة دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة من جانبين هما البعد الاجتماعي للمنشآت المالية ألإسلامية والمبرر الاقتصادي لهذا التمويل.

البعد الاجتماعي للمصارف الإسلامية وتمويل المشروعات الصغيرة

هناك جانبان لعمليات المصارف الإسلامية هما : الجانب الآلي ، والجانب الروحي ، فالأول يرتبط بالوفاء بالمتطلبات القانونية الإسلامية في تنفيذ العمليات ، في حين يرتبط الأخر بالإيمان(أو المعتقد) فأية منشأة(بما فيها المنشآت غير الإسلامية) يمكن أن تنفذ الآليات الإسلامية كما هي في البنك الاسلامي ، من خلال تقديم التمويل المتوافق مع العقود والمعاملات الإسلامية كما يراها البنك الاسلامي، كما أن هناك بعض الأشكال المختلفة للمنشآت المالية التقليدية التي تقترب من المنشآت المالية والإسلامية ، مثل الصناديق المشتركة وأمانات المشاركة في الملكية الإيجارية ، لأنها تتعامل بصيغ تقترب من الصيغ الإسلامية ، ولكن ذلك لا يجعلها إسلامية.

تتمثل القاعدة الفلسفية للمكون الإيماني للمصارف الإسلامية في تحقيق العدل (العدالة الاجتماعية) والإحسان, وتدعو هذه المفاهيم إلى الإهتمام بهؤلاء اللذين لا يمكن تلبية احتياجاتهم في السوق والذين لا يستطيعون لعب الأدوار مقابل قوى

السوق أو الذين لا يمتلكون الوسائل التي تمكنهم من استغلال الفرص الاقتصادية حولهم ، بسب ذلك فإنه من الواجب على المصارف الإسلامية أن تتضمن الجوانب الاجتماعية في عملياتها إلى جانب الممارسات المصرفية الاعتيادية.

السؤال هنا هو عن الكيفية التي يمكن بها للمصارف الإسلامية أن تؤدي دورها الاجتماعي المرتجى ، يمكن أن تطرح هنا مجالات مثل" القرض الحسن "، وتمويل السكن ، وتلبية الاحتياجات الأساسية ، وتشجيع وتمويل أرباب العمل الصغار ، ويمكن لكل هذه الجوانب أن تغطى من خلال برنامج متكامل يركز على تمويل المشروعات الصغيرة.

البعد الاقتصادي للمصارف الإسلامية وتمويل المشروعات الصغيرة

يتمثل التخصص الأساسي للمصارف الإسلامية في تمويل الأنشطة الإنتاجية ، وعليه ، فإن تمويل المشروعات الصغيرة يعتبر امتداداً أو توسيعاً لقاعدة عملاء هذه المصارف ، إذ أن لديها الموارد البشرية الماهرة التي تمتلك الخبرات اللازمة لتحديد المجالات التي تؤدي إلى تمويل عمليات المشروعات الصغيرة ، فمن خلال استخدام صيغ التمويل في البنك الإسلامي وتوجهاتها ، يمكن للمصارف الإسلامية التخفيف من حالة عدم تناسق المعلومات التي تواجهها المصارف التقليدية ، ثم أن الافتقار إلى الأموال والخبرات والمهارات التي تحد من قدرة المنشآت المالية الإسلامية على تمويل المشروعات الصغيرة قد عولجت بالمصارف الإسلامية ،

كما تستطيع هذه المصارف ومن خلال شبكة فروعها تقديم خدماتها بتكلفة تقل عن المنشآت المالية الإسلامية الأخرى ، هذا إلى جانب أنها تستطيع تمويل المشروعات الصغيرة بدون تكلفة مالية إضافية مما يدعم الدعوة لاضطلاع المصارف الإسلامية بهذا الدور (حبيب,2003).

اساليب التمويل في البنوك الاسلامية

اولاً: التمويل عن طريق المرابحة لآجل.

المرابحة إحدى صور البيوع، والبيع جائز شرعًا , وهى صورة تقوم على أحد أساليب تحديد ثمن البيع الثلاثة (المزايدة والمساومة والمرابحة)حيث يتم في المرابحة تحديد ثمن البيع للسلعة بتكلفة شراء البائع لها (الثمن+مصارف الشراء) إضافة إلى ربح معلوم يتفق عليه، ولذا تعرف المرابحة شرعًا :بأنها بيع السلعة بثمن شرائها زائدًا ربحًا معلومًا يتفق عليه، ويظهر الجانب التمويلي إذا بيعت السلعة مرابحة لأجل أو على أقساط، وبالتالي تتضمن العملية بجانب البيع ائتمانًا تجاريًا يمنحه البائع للمشترى الذى يسدد الثمن فيما بعد من إيراداته إما مرة واحدة بعد أجل معين أو على أقساط، ومن المقرر شرعًا أنه تجوز الزيادة في ثمن البيع الأجل عن الثمن النقدي للسلعة لأنه كما يقول الفقهاء" :للأجل حظ في الثمن " والأنسب أن تقدر هذه الزيادة بمعدل العائد على الاستثمارات التي يحققها البائع من نشاطه أو يسترشد بالعائد على حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية في الدولة.

ثانياً: التمويل بصيغة السَّلم والاستصناع.

السلم :(ويسمى أيضًا السلف):نوع من البيوع الجائزة شرعًا ويعرف لدى الفقهاء بأنه" بيع موصوف في الذمة" (الشربيني,1377ه) وفي تعريف آخر" أن يسلم عوضًا حاضرًا في عوض موصوف في الذمة إلى أجل"

(ابن قدامة, 1392). وشرح ذلك أن البيع وهو مبادلة مال بمال يأخذ صورًا أربعة من حيث توقيت تسليم البدلين، الصورة الأولى :أن يتم تسليم الثمن والمبيع في وقت التعاقد على البيع ويسمى البيع النقدى أو الناجز، أو أن يتم تسليم السلعة عند التعاقد وتأجيل تسليم الثمن إلى وقت مستقبلى يتفق عليه سواء دفع الثمن كله مرة واحدة ويسمى البيع إلى أجل أو نسيئة، أو على دفعات ويسمى البيع بالتقسيط،والصورة الثالثة :وهى عكس الثانية بأن يتم تسليم الثمن عند التعاقد ويتأجل تسليم المبيع أو السلعة إلى أجل مستقبلى يحدد وهذا هو بيع السلم، وهذه الصور الثلاث جائزة شرعًا، أما الصورة الرابعة :فإنه يتم التعاقد على البيع ويتأجل تسليم الثمن والمبيع معًا إلى وقت مستقبلى ويسمى بيع الكالئ بالكالئ– أى المتأخر بالمتأخر او العقد الاجل – وهذه الصورة منهى عنها شرعًا.

وبذلك فالسلم باعتباره إحدى صور البيع جائز شرعًا لدخوله في عموم قوله تعالى (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ) (البقرة:257) ولقول الرسول (ص) "من أسلف أو أسلم في شئ فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم" (صحيح البخاري30/2).

يظهر الجانب التمويلي الائتماني في السلم بشكل واضح، فالمنتج يحتاج إلى نفقات للقيام بنشاطه وقد لا تكفى موارده الذاتية فيتعاقد مع الغير على بيع كمية من إنتاجه ويتسلم منه الثمن حالاً للإنفاق على الإنتاج على أن يسدد هذا الدين من منتجاته بتسليم المشترى كمية من سلعة يتفق عليها، وهذا ما قرره فقهاء المسلمين القدامى حيث جاء لأحدهم في بيان حكمة مشروعية السَّلم" :ولأن بالناس حاجة إليه –أى السلم –لأن أرباب الزرع والثمار والتجارات والصنائع يحتاجون للنفقة على أنفسهم وعليها لتكتمل– أى يكتمل إنتاجها –وقد تعوزهم النفقة فجُّوز لهم السلم ليرتفقوا– ينتفعوا –ويرتفق المسلم– أى المشترى –بالاسترخاص– أى الحصول عليها بسعر رخيص (ابن قدامة, 312/4) ويقول آخر" :فإن صاحب رأس المال – أى الثمن –يحتاج إلى أن يشترى الثمرة، وصاحب الثمرة يحتاج إلى ثمنها قبل إبانها –ظهورها –لينفقه عليها، فظهر أن بيع السلم من المصالح الحاجية، وقد سماه الفقهاء بيع المحاويج (المطعني,94/13).

الاستصناع :وهو لغة :طلب الصنعة، واصطلاحًا" :أن يطلب من الصانع أن يصنع شيئًا بثمن معلوم (العيني,56/2) علمًا بأن مادة الصنع والعمل من الصانع. والاستصناع لدى المذاهب الثلاثة– المالكية والشافعية والحنابلة –نوع من السلم يسمى "السلم في الصناعات "بينما يرى الحنفية أنه عقد مستقل بذاته، ويظهر أثر هذا الاختلاف في أن الحنفية لا يشترطون تسليم الثمن عند التعاقد بل يمكن تأجيله

أو تقسيطه، أما لدى المذاهب الثلاثة فإنه يلزم أن تطبق عليه كل شروط السلم ومن أهمها تسليم الثمن عند التعاقد(زعتري,2002).

ثالثاً: التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك (التاجير التمويلي).

تندرج الإجارة في الإطار العام للبيع، فإذا كان البيع ينصب على تمليك الأعيان فإن الإجارة تختص بتمليك المنافع بمقابل هو الأجرة، ولذا عرفت الإجارة فقهًا بأنها" عقد تمليك منفعة عين أو عمل إنسان مقابل عوض (اجرة) معلوم لمدة معلومة." ويطلق على الإجارة بهذا المعنى المتعارف عليه اسم" الإجارة التشغيلية " وأحكامها الفقهية مستقرة من حيث أركانها وشروطها وحقوق المؤجر والمستأجر والتزاماتهما. ولكن التطورات الاقتصادية أوجدت ما عرف" بالتأجير التمويلي " وسبب وجوده أن عمليات البيع بالأجل أو بالتقسيط تتضمن ائتمانًا يقدمه البائع للمشترى ممثلاً في تأخير دفع ثمن السلع، والائتمان تحوطه مخاطر عدة منها مخاطر التوقف عن السداد، وللاحتياط ضد هذه المخاطر يأخذ البائع ضمانات في صورة رهن أو كفيل ضامن، ولكن توجد صعوبات في تصفية الرهن أو ملاحقة الكفيل، لذلك وجدت أساليب احتياط أخرى منها ما يعرف قانونًا بالشرط الواقف أو المانع، وهو أن يشترط البائع على المشترى عدم التصرف في السلعة المباعة بالأجل قبل سداد كامل الثمن، ثم وجد أسلوب البيع بالتقسيط مع حفظ حق الملكية للبائع حتى يتم سداد كامل الأقساط، ولكن هذه الأساليب فضلاً عن تعارضها مع

طبيعة البيع الذي يعنى نقل الملكية للمشترى لم تحدَّ من مخاطر الائتمان، لذلك ظهرت فكرة مبنية على أن الإيجار بطبيعته يقوم على بقاء ملكية السلعة في يد المؤجر، لذلك تم الدمج بين الإجارة والبيع في عقد واحد يقضى أن تظل العلاقة قانونًا بين البائع والمشترى علاقة إجارة حتى تمام سداد كامل الثمن ثم تنتقل ملكية السلعة للمشترى سلعه، ويتحول العقد قانونًا حينها إلى بيع، وكان ذلك يتم في علاقة ثنائية بين البائع والمشترى تحت مسمى عقد البيع التأجيري أو التأجير البيعي، والفرق بينه وبين عقد الإجارة التشغيلية أمران رئيسيان :أولهما :أن قسط الإجارة في التأجير البيعي هو في حقيقته جزء من ثمن السلع وليس مقابل الانتفاع بها، وبذلك فهو يقدر بمبلغ أكبر من قسط الإجارة التشغيلية، وثانيهما :أن عقد الإجارة التشغيلية ينتهي بأن يرد المستأجر العين المؤجرة إلى المؤجر، أما في عقد التأجير البيعي فلا يردها بل يتملكها مقابل ما دفعه من أقساط أو الاتفاق على دفع مبلغ رمزي يتفق عليه وهذا يشبه رهن العقار المباع لدى البنوك التجارية لحين استيفاء ثمن العقار.

ومن أشكال التمويل في البنك الاسلامي للمشاريع المتوسطة والصغيرة(ابو زيد، 1996) :

- التمويل بصيغة القرض.
- التمويل بصيغة الهبة.

- التمويل بصيغة الوصية.
- التمويل بصيغة طريقة إحياء التراث.

وهناك أشكال أخرى وهي التمويل بعقود المشاركات ومنها:

- الشركة.
- المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك.).
- المضاربة وهي عقد على الشركة في الربح بمال من أحد الجانبين وعمل من الجانب الآخر.
- التمويل بالمرابحة.

ومن أهم مصادر التمويل الاسلامي للمشاريع المتوسطة والصغيرة في الاردن التمويل عن طريق الدولة.

- التمويل عن طريق مؤسسة الزكاة.
- التمويل عن طريق مؤسسة الاوقاف.
- التمويل عن طريق المصارف الاسلامية.

2-2 الدراسات السابقة

من أهم الدرسات السابقة المتعلقة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2-2-1اولاً: الدراسات العربية:

دراسة سلمان(1997). بعنوان "المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن وتأثير القوانين والأنظمة المحاسبية في تطورها الإداري" حيث هدفت الدراسة إلى تقييم دور المشاريع الصغيرة في تنشيط الاقتصاد ودورها في استقطاب الأيدي العاملة العاطلة عن العمل وخلق دخول لها ودور الدولة في دعم المشاريع الصغيرة. وخلصت إلى أن تشجيع المشاريع الصغيرة يساعد على الحدّ من البطالة من خلال استقطاب عدد لا بأس به من الأيدي العاملة للعمل لديها وخلصت أيضا إلى أن أعداد المشاريع الصغيرة في الأردن أخذت بالتزايد مما زاد القدرة الإنتاجية والتصديرية للأردن وعمل على تقوية المركز التجاري فيها.

دراسة(الور ،1999). بعنوان "النظام التمويلي الجديد للمشاريع الصغيرة" شرح فيها النظام التمويلي الجديد للمشاريع الصغيرة في الأردن . وقال إن هناك فئة من رجال الأعمال في الأردن يقدر عددهم ب(74) الف رجل أعمال يستثمرون حوالى ملياري دينار أردني في مشاريع صغيرة في الأردن، سواء كانت تجارية أم خدمية أم صناعية، وهم يخلقون فرص عمل لعشرات الآلاف. وعليه فإنهم بحاجة إلى التمويل ولكن ضمن آلية تتفهم واقعهم .ويذكر الكاتب أن أنظمة التمويل الحالية في الأردن تعتمد على افكار وأنظمة مصرفية تقليدية، وبالتالي فإنها عاجزة عن تلبية احتياجات تلك المشاريع الصغيرة. لذلك فإن هذه المشاريع بحاجة إلى نظام تمويل يضمن لها سهولة الحصول على القروض لشراء

الآلات والمعدات ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، وهذا يعني ضرورة وجوده نظام تمويل جديد من خلال تاسيس شركة متخصّصة بتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة.

دراسة عز الدين (1999). بعنوان "دور الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة". وهدفت الى عكس دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والسودان على وجه الخصوص. كما هدفت إلى دراسة الزكاة من حيث الأموال التي تجب فيها ومصارفها وعلاقة ذلك بتمويل المشاريع الصغيرة. وتقييم دور مصرف الإدخار والتنمية والاجتماعية وأمانات ديوان الزكاة في الاضطلاع بعمليات تمويل المشروعات الصغيرة الموجهة للمستهدفين من الفقراء. واختيار بدائل الحل الملائمة لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة من قبل المصرف وأمانات ديوان الزكاة. اتضح من خلال تحليل نتائج المقابلات الشخصية و أسئلة استمارة الاستبيان وملخص التقارير أن هناك مشاكل تواجه ديوان الزكاة ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية .في قيامهما بمهمة تمويل المشروعات الصغيرة الموجه للمستهدفين من الفقراء والمساكين وهذه المشاكل منها ما هو متعلق بالديوان والمصرف و منها ما يرتبط بالمستفيدين أنفسهم و منها ما هو متعلق بالمشروعات الممولة و أخرى بالسياسات التمويلية لبنك السودان و قد تعددت هذه المشاكل واختلفت في حجمها.

دراسة الحكيم (2003) بعنوان" دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة: دراسة لدور العقود الإسلامية في التمويل".

هدفت الدراسة الى إلقاء الضوء على العقود التي تجريها المصارف الإسلامية والتي تناسب مع المشروعات الصغيرة وتوضيح الفرق بين الصيغ الإسلامية والصيغ الربوية وبيان مدى أهمية التمويل وفق هذه العقود.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج اهمها أن لجوء المشروعات الصغيرة إلى سد احتياجاتها التمويلية من خلال الصيغ التي تقدمها المصارف الإسلامية أفضل من لجوئها إلى التمويل بالصيغ الربوية التي تقدمها المصارف التجارية، وذلك لما يتوفر في الصيغ الاسلامية من الاستقرار والمرونة وتحقيق الأرباح للمشروعات الصغيرة.

دراسة البندقجي (2005). بعنوان "المشاريع الصغيرة في مدينة جرش" حيث هدفت الدراسة إلى استكشاف حقيقة أوضاع المشاريع الصناعية الصغيرة العاملة في مدينة جرش، وكذلك المشكلات والمعوقات والصعوبات المالية والاقتصادية المتصلة باقامة المشاريع الصناعية الصغيرة، وكذلك التعرف على مواقف أصحابها من تلك المشكلات والمعوقات. وكما هدفت أيضاً إلى استكشاف مدى اهتمام أجهزة الدولة بتلك المشاريع من خلال أعمال الدعم والتشجيع التي تقدمها، وخلصت إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن أصحاب المشاريع الصغيرة لا

يواجهون مشكلات في إدارة ظروف العمل عند بداية التأسيس وأن الدولة تدعم مشاريعهم، وأيضاً عدم وجود دراسات كافية تتعلق بإيجاد حلول لمشكلات التسويق والتمويل، كما أظهرت معاناة أصحاب تلك المشاريع من المشكلات الاقتصادية بسبب ارتفاع ضريبة المبيعات .

دراسة دويكات (2005). بعنوان "أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاد قطاع غزة." حيث تركز هذه الدراسة على واقع اقتصاد قطاع غزة، ودور المشاريع الصغيرة في تنمية اقتصاد القطاع، كما وقام الباحث بوضع خطة تنموية ترتكز على مجموعة أهداف، وتناولت الدراسة العوامل المطلوبة لإنجاح المشروعات الصغيرة في القطاع، وتناولت الدراسة كذلك مقترحات لأهم المشاريع الصغيرة التي يمكن القيام بها من اجل تنمية وتطوير اقتصاد القطاع .وكان من تلك المشاريع ما يلي :مشاريع زراعية، وأهمها :مشاريع تربية المواشي، ومشاريع تربية الطيور، ومشاريع التفريخ والدواجن، ومشاريع النحل والعسل، ومشاريع الدفيئات الزراعية. مشاريع صناعية، وأهمها:صناعة المواد الغذائية، وصناعة مواد التجميل والتنظيف، مصانع السجاد والموكيت والمساند، والمستلزمات المدرسية، وصناعة التحف والصناعات التراثية. كان الهدف الأساسي للدراسة إلقاء نظرة على الظروف الحالية لأنشطة التمويل بالغ الصغر من حيث الطلب، ومدى مقدرة مؤسسات وبرامج الإقراض على تلبية هذا الطلب،

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من اهمها ما يلي :أغلب المشاريع المقامة ممولة ذاتياً ، الأوضاع السياسية أثرت على الأنشطة الاقتصادية في غزة والضفة الغربية، الاعتقاد الموجود لدى أصحاب المشاريع أن الاقتراض غير متاح بسبب الظروف السياسية الحالية مع بعض الاختلافات بناء على مصدر الاقتراض، رغبة أصحاب المشاريع الصغيرة وبالغة الصغر بالحصول على قروض صغيرة وبالغة الصغر، تؤكد الدراسة نية أصحاب المشاريع لتمويل العمليات التشغيلية أكثر من التوسع، وكان أغلب الطلب على قروض طويلة الأجل، تؤكد الدراسة أغلب عينة القروض الفردية كانت على قروض ضمان المجموعة.

دراسة المحروق ومقابلة (2006). بعنوان "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن أهميتها ومعوقاتها." وفقا لهذه الدراسة يرى الباحث أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، ومن ثم ناقشت واقع وإشكالية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن مستعرضة التجربة الأردنية في هذا المجال، وكذلك مختلف العوائق التي تحول دون تطور هذا النوع من المؤسسات، مركزة على العوائق والمثبطات ذات الطبيعة المالية، ومبرزة مختلف الآليات التي وضعت حتى الآن في الأردن ليتجاوز الإشكاليات المالية لهذه

المؤسسات، من خلال دراسة المتغيرات المفسرة لهيكل التمويل بالوقوف على طبيعة وسياسة التمويل التي تميز المؤسسات، وذلك بالاعتماد على دراسة تطبيقية لقياس المتغيرات المستقلة والتابعة، وقد توصلت الدراسة لأهم النتائج :منها :أن البيئة الأردنية تعتقد أن المؤسسات التي تمتاز بمعدلات نمو عالية عادة تلجأ لمصادر تمويل كالاقتراض من خارج النظام المصرفي، رغم أنه تبين أن العلاقة عكسية بين حجم المؤسسة ومعدل الاقتراض طويل الأجل كون الاستفادة من القروض الطويلة الأجل مقصورة على المؤسسات الكبرى، كما تلجأ المؤسسة مهما كان حجمها في البداية إلى استنفاذ مصادر التمويل الداخلية (التمويل الذاتي).

وأوصت الدراسة بإيجاد بعض الصيغ التمويلية الملائمة مع المؤسسات الصغيرة مثل رأس المال، ومخاطرة، ووضع محفزات جباية للمدخرين من اجل استقطاب ادخار العائلة، ودفع المؤسسات الصغيرة إلى الدخول في البورصة باعتبار أن الأسواق المالية لا يمكن أن تنشط إلا بها.

دراسة ابراهيم (2007) بعنوان " دور المؤسسات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر".

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور المؤسسات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- استخدام البنوك كجهات وسيطة بين المؤسسات غير المصرفية والمشروعات الصغيرة(نتيجة خبرتها في عملية التحصيل).
- لم تهتم المؤسسات غير المصرفية في تمويلها للمشروعات الصغيرة بنوعية المشروعات التي يمولها ، ولم يهتم أيضاً بإيجاد التنوع والتكامل بين هذه المشروعات.
- أن الاموال التي تقوم المؤسسات غير المصرفية بتقديمها للمشروعات الصغيرة هي عبارة عن قروض أو منح من مؤسسات دولية أو دول أجنبية موجهه لمشروعات محددة، تحددها هذه الجهات الخارجية، مما يعني ان المؤسسات غير المصرفية لا تستطيع اختيار أو اقراض المشروعات التي تراها مناسبة بل اقراض المشروعات التي حددت من قبل الجهات الخارجية.

- **دراسة (صيام، 2008) بعنوان: "إنعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) على البيئة المحاسبية في الأردن"**

- هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إنعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) في الأردن، ودرجة تأييد المحاسبين في تلك المشاريع للإلتزام بتطبيق هذه المعايير والمعوقات (الصعوبات) التي تحد من هذا الالتزام. وكشفت الدراسة عن عدد من النتائج أهمها: إرتفاع درجة تأييد المحاسبين في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن للإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية في تلك المشاريع، وقناعتهم بوجود إنعكاسات إيجابية من المتوقع تحققها في حال الإلتزام بتطبيق تلك المعايير، مع التأكيد على وجود عدد من المعوقات (الصعوبات) التي تحد من تطبيق تلك المعايير.

دراسة ابو زر، (2008) بعنوان: "التغييرات المحاسبية والتشريعية والدولية والعالمية في ظل إتساع النظرة الى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر"

تمت هذه الدراسة للبحث في التغييرات المحاسبية والتشريعية والدولية والعالمية في ظل إتساع النظرة الى المنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومتناهية الصغر فتضمنت مفاهيم هذه المنشآت، والأهمية والدور الاقتصادي لوجودها،

وبينت من هم مستخدمي البيانات المالية لها، ووضحت عناصر التميز بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وفكرة وجود معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وكانت نتائج هذه الدراسة أن هناك طلباً قوياً على الصعيد العالمي لإدخال المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث أن معظم الشركات عالمياً صغيرة ومتوسطة الحجم. وتختلف حاجات مستخدمي معلومات المعايير الدولية للإبلاغ المالي الكاملة عن إحتياجات مستخدمي المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأن تكاليف الإلتزام بمعايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ستكون أقل من تكاليف الإلتزام بوثيقة IFRS الكاملة .

دراسة علاونة، (2008)، بعنوان: "مشاكل الإلتزام بمعايير التدقيق والمحاسبة الدولية في حالة المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم – دراسة إستكشافية"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على طبيعة المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الإقتصادية، والتعرف على المشاكل المحاسبية التي تعترض المشاريع الصغيرة في فلسطين من وجهة نظر أصحابها، وما هي السبل الكفيلة بإزالة المشاكل التمويلية والمحاسبية الأمر الذي يساهم في تهيئة المناخ الإستثماري العام بشكل يدعم القدرة التنافسية للإقتصاد الفلسطيني على جذب الإستثمارات الخاصة في عالم يسوده الإنفتاح والتنافس المحموم على الموارد المالية. ولقد إستخدم

الباحث الإستبانة للحصول على نتائج الدراسة والتي وزعت على عينة الدراسة والتي اقتصرت على محافظات الضفة الغربية حسب القطاعات الانتاجية المختلفة حيث يتوزع افراد العينة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها مايلي:

- 71.2% من المشاريع الصغيرة تقريباً يتركز رأس مالها بين ألف الى عشرة الاف دينار وهذه نتيجة متوقعة أذ إن من خصائص المشاريع الصغيرة هو صغر حجم رأس المال المستثمر، وبالتالي كثرتها من خلال سهولة تكوينها وانتشارها.
- 63.5% تقريبا من أصحاب المشاريع الصغيرة يعتمدون في تمويلهم على تمويل ذاتي، وتدني نسبة المشاريع التي تمول إستثماراتها من القروض البنكية أو تلك التي توفرها المؤسسات غير الربحية.
- 86.5% تقريبا من هذه المشاريع تستخدم مابين (1–5) عامل فقط.

دراسة المهدلي، (2009). بعنوان: "مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة)"

هدفت هذه الدراسة لتحقيق عدة أغراض أهمها:

1. التعرف على خصائص المنشآت الخاصة (المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم) بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص.
2. التعرف على مضامين محاضر ومسودات مجلس معايير المحاسبة الدولية الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الخاصة (المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم).
3. التعرف على مدى تقيد النظم المحاسبية المطبقة في المنشآت الخاصة (المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم) في الأردن بالإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية من جهة، ومدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الخاصة (المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم) لتطبيقه في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية.

تكونت عينة الدراسة من 500 فرد، 200 منهم مدققيين خارجيين والباقي محاسبين من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتم استخدام الإستبيانات كأداة لجمع المعلومات, ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج أهمها:

أ. تعد متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ملائمة للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية.

ب. لا توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن بخصوص تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

دراسة القشي والعبادي (2010) بعنوان: "أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على كفاءة الأداء "

هدفت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأغراض أهمها:

1. الإطلاع على مفهوم المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
2. مناقشة وفلسفة الإطار المفاهيمي للمحاسبة في ظل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ولقد إعتمد الباحثان على الندوات والمؤتمرات التي ناقشت أهم الأمور المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وناقش الإطار المفاهيمي المحاسبي في ظل هذه المؤسسات ومنها توصلا إلى اهم نتائج البحث، وكانت أهمها إقتصار التقارير المالية المصدرة من هذه المؤسسات على الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، والملاحظات التفسيرية، وإستبعادها لقائمة التدفقات النقدية، وعدم تواؤم أهداف الإبلاغ المالي وفقا للأهداف العامة المنصوص عليها بالإطار المفاهيمي للمحاسبة، بالإضافة الى عدم توفر جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في قوائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعدم إلزامية نشر القوائم المالية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتجدر الإشارة إلى أن فروض المحاسبة (الوحدة الإقتصادية، والإستمرارية، والدورية) غير متوافرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم نظراً لعدم استقلالية المؤسسة عن مالكها.

2-2-2ثانياً: الدراسات الاجنبية:

دراسة: (Maingot & Daniel, 2006) بعنوان: "Financial Reporting of Small Business Entities in Canada"

هدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب الرئيسة التي تجعل المحاسبين يقومون بإعداد القوائم المالية في الشركات الصغيرة في كندا والتأكد من وجهات نظر المحاسبين حول نقاط الضعف أو الأعباء التي يمكن أن تحدد إعداد البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة وكذلك الحصول على إقتراحات من المحاسبين حول كيفية تخفيض أعباء إعداد القوائم المالية للشركات الصغيرة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1. إن الأغراض الرئيسة من البيانات المالية هي للضريبة أولاً، وللأغراض المصرفية ثانياً ولتقييم الأداء ثالثاً.
2. إن نقاط الضعف في النظام الحالي للتقارير المالية تتمثل بإستغراقه وقتاً طويلاً وكونه معقد جداً وباهظ الثمن وغير ملائم.

3. ولقد وردت أربعة إقتراحات لتخفيف أعباء إعداد القوائم المالية وترتيبها بحسب أهميتها: الحوسبة، معايير خاصة، والتنظيم, وتقليل المعايير المحاسبية.
4. إن الوضع الراهن الذي يستخدم مجموعة معايير واحدة للمنشآت الصغيرة والمنشآت ذات المسؤولية العامة هو غير ملائم، والحل الأمثل هو وضع مجموعة واحدة من المعايير للمنشآت ذات المسؤولية العامة مع إستثناءات للمنشآت الصغيرة، أو وضع مجموعتين من المعايير واحدة للشركات ذات المسؤولية العامة وأخرى للمنشآت الصغيرة.
5. والمتوقع من المعايير الجديدة، البساطة، وخفض التكلفة، والحد من التأخير وزيادة أهميتها وملاءمتها لهذه المنشآت.

دراسة (Lunge, Caraiani & Dascalu, 2007) بعنوان: "New Direction of Financial Reporting within Global Accounting Standards for Small and Medium-Sized Entities "

هدفت هذه الدراسة الى إعادة النظر وتحليل الكتابات والدراسات السابقة التي تحدثت عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة إستناداً الى إستبيان أجراه مجلس معايير المحاسبة الدولية وأثر هذه المعايير الجديدة على المنظمات المهنية.

وتوصلت الدراسة إلى أن معايير إعداد التقارير المالية يجب أن تلبي حاجات المستخدمين، لكن لم يتم تعريف معايير المنشآت الصغيرة والمتوسطة

الحجم مع أن هذه المعايير تخص مجموعة كبيرة من المنشآت التي ترحب بالإلتزام بها خاصة مع الفوائد المتوقعة من تطبيقها، إلا أن ما يثبط هذه المنشآت عن تطبيق هذه المعايير هو تعقيدها وكثرة تفاصيل المعيار مما يحتاج إلى جهد لفهمه.

دراسة (Scheibel , 2007) بعنوان: "Is There A Solid Empirical Foundation for the IASB's draft IFRS for SMEs ?"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الإتجاهات والآليات التي إتبعها مجلس معايير المحاسبة الدولي خلال إعداده مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم, وهل كانت تلك الآليات مبنية على أرض صلبة وضمن منهجية صحيحة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. أن مسودة المعيار الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تفتقر إلى أمور مهمة كثيرة مثل تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتعريف المستخدمين الخارجيين لقوائم تلك المنشآت، حيث أن إعداد القوائم وفقاً للمعيار لا يوضح الكيفية التي يتم الإستفادة منها من المستخدمين الخارجيين.
2. لم يقم مجلس معايير المحاسبة الدولية بجمع آراء كافية حول الموضوع وخصوصاً من الدول النامية مما تسبب بفجوة معلومات لا يستهان بها.

3. لم يستطع مجلس معايير المحاسبة الدولية تحليل حاجات المستخدمين الخارجين وخصوصاً من وجهة نظر دولية.

وقد أوصت الدراسة بأن يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء دراسات تحليلية للبيئة المحيطة بشكل أعمق قبل الخروج بالمعيار بشكل نهائي.

دراسة (Popa, Nistor & Deaconu, 2009) بعنوان: "Analysis of the Stakeholders' needs and their Inference upon financial reports of smes"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل حاجات ملاك المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحليل أثر إحتياجاتهم على القوائم المالية التي تصدرها هذه المنشآت وعلى الإطار المفاهيمي ومعايير القياس والاعتراف، وحددت أيضا أصحاب المصالح في هذه المنشآت. وقد كشفت عن هذه المنشآت إنها تعد قوائمها المالية لتكون ملائمة لملاكها مع الأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين التكلفة والمنفعة.

دراسة (Albu, C.N & Albu N, 2010) بعنوان: "The context of the possible IFRS for SMES implementation in Romania"

هدفت الدراسة إلى مناقشة القضايا ذات العلاقة بتنفيذ المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في البيئة الرومانية حيث قام الباحثان بدراسة إستطلاعية عن هذا الموضوع، وتوصلا الى أنه لا مفر من تطبيق هذه المعايير

طالما أن المعايير المحلية المتبعة لا يمكن أن تكون بجودة المعايير المحاسبية الدولية، ولكن من الممكن أن تكون هناك إختلافات في تطبيق هذه المعايير بين البلدان نظراً للإختلاف في خلفياتهم المحاسبية السابقة، وهناك آراء حول تطبيق هذه المعايير بأنها ستؤثر على التعليم المحاسبي وعلى المهنيين، لكن في رأي الباحثين أن هذه المشاكل يمكن حلها بزيادة جودة التدريس و التدريب المهني المستمر.

دراسة **(Matar, M. Nour, A and Al-bakri, A , 2012) بعنوان:**

"The Disclosure of Information Required in the Financial Statement of SMES: Empirical Case Study of Jordan"

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأغراض أهمها:

1. تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتحديد المعايير المتعارف عليها في تمييز تلك المنشآت عن المنشآت الكبيرة.
2. إبراز أهمية الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بناء الإقتصاد الأردني.
3. تحديد طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات التي يتوجب عرضها في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وذلك بالمقارنة مع ما هو عليه الحال في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت

كبيرة الحجم، ليترتب على ذلك دراسة مدى الحاجة إلى وضع معايير خاصة بالإفصاح عن المعلومات للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

صمم الباحثون إستبانة تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة التي شملت ثلاث مجموعات من العاملين في دوائر التسهيلات المصرفية لعشرة بنوك تجارية، وهم: محللو الإئتمان وضباط الإئتمان ومديرو الإئتمان. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها ما يلي:

1. تلعب المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم دوراً محورياً في النشاط الإقتصادي الأردني.
2. توظف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حوالي 16٪ من قوة العمل الأردنية.
3. تغلب على المنشآت الصغيرة والمتوسطة سمة الملكية العائلية حيث يهيمن فيها على جميع نواحي النشاط الرئيسة ولذا يسودها نمط الإدارة المركزي الذي يقلص من فاعلية نظم الحاكمية المؤسسية فيها .
4. كما تتسم أيضاً وبشكل عام بضعف النظم المحاسبية وكذلك نظم الرقابة الداخلية المطبقة فيها.
5. فيما عدا حالات استثنائية كشفت الدراسة الميدانية عن تفاوت ملحوظ في تقييم الأهمية النسبية للإفصاح المطلوب توفيره في القوائم المالية الصادرة عن

المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مقابل الإفصاح المطلوب توفيره في تلك القوائم الصادرة عن المنشآت كبيرة الحجم.

6. وبناءً عليه فإن الغالبية العظمى من عينة الدراسة (76٪) تقريباً تؤيد وضع معايير خاصة تحكم الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

هنالك عدة عوامل تجعل هذه الدراسة مميزة ومنها:

- تعد من الدراسات الحديثة المهمة التي تركز على دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت المتوسطة وصغيرة الحجم بالأردن ولم يسبق أحد ان تناول هذه الموضوع فيما يتعلق بدور البنوك الاسلامية في تمويل المنشات المتوسطة وصغيرة الحجم على حد علم الباحث.
- سوف تغطي هذه الدراسة صيغ التمويل للبنوك الاسلامية للمشاريع المتوسطة وصغيرة الحجم في الأردن .
- سوف تغطي هذه الدراسة البنوك الاسلامية الاردنية التي تعمل على تمويل المشاريع الصغيرة وهي البنك الاسلامي الاردني، والبنك الاسلامي العربي الاسلامي.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1-3 مقدمة

2-3 منهجية الدراسة

3-3 مجتمع الدراسة وعينتها

1-3-3 خصائص عينة الدراسة

4-3 مصادر جمع البيانات

5-3 اختبار الصدق والثبات

5-3- اختبار Multicollemiarity

6-3 الأساليب الإحصائية

3-1 مقدمة:

يشتمل هذا الفصل عرضاً لمنهجية الدراسة المتبعة من قبل الباحث بالإضافة إلى تناول مجتمع وعينة الدراسة، كما تناول أدوات الدراسة ومصادر الحصول عليها، ومن ثم الأساليب الإحصائية المستخدمة، وصدق أداة الدراسة وثباتها.

3-2 منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية البحث العلمي القائمة على أساس صياغة المشكلة وبيان أهمية الدراسة وأهدافها ووضع مجموعة من الفرضيات للتأكد من صحتها واتبع الباحث في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي.

3-3 مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الإسلامية الأردنية وهي: البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، أما عينة الدراسة فتكونت من (150) عامل من العاملين في البنك الاسلامي الاردني والبنك العربي الاسلامي. حيث تم توزيع 150 استبانه على عينة الدراسة وكانت جميعها صالحة للتحليل حيث قام الباحث باعتمادها كاملة في عملية التحليل حيث تم توزيعها على المحاسبين والمدراء الماليين ومدراء الحسابات والمدققين الداخليين.

وفيما يلي نبذة عن البنكين محل الدراسة:

تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، كشركة مساهمة عامة محدودة سنة 1978 لممارسة الاعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة

الإسلامية حسب راي البنك الاسلامي، بموجب القانون بتأسيس البنك، وتم فيما إلغاء قانون البنك الخاص وصدر فصل خاص بالبنوك الإسلامية ضمن قانون البنوك الذي صدر في 2000/08/01م.

كما باشر الفرع الأول للبنك العمل في 1979/9/22م برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليوني دينار من رأس ماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار، وقد أصبح رأسماله (81.25) مليون دينار أردني (أي حوالي 114.6 مليون دولار أمريكي).

وذلك بعد موافقة هيئة الأوراق المالية بتاريخ 2008/7/2 بزيادة رأسمال البنك بتسجيل أسهم الزيادة البالغة (16.25) مليون دينار/ سهم ليصبح رأسمال البنك 81.25 مليون دينار/ سهم بدلاً من 65 مليون دينار/ سهم عن طريق رأسمال (15) مليون دينار/ سهم من حساب علاوة الإصدار و(1.25) مليون دينار/ سهم من الأرباح المدورة وتوزيعها بواقع ربع سهم (25%) مجاني على المساهمين كل بنسبة مساهمته في رأسمال البنك.وبعد ذلك تم رفع رأس المال إلى 100 مليون دينار أردني

ويقدم البنك خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة (56 فرعاً و12 مكتباً) والمنتشرة في جميع أنحاء المملكة إضافة إلى مكتب البوندد كما يقدم خدمات الصراف الآلي التي يبلغ عددها في الفروع والمرافق العامة في جميع أنحاء الأردن (69) جهازاً.

بينما بدأ البنك العربي الإسلامي الدولي بممارسة أعماله المصرفية في الثاني عشر من شوال 1418 هجري الموافق التاسع من شباط 1998 ميلادي تلبية للطلب المتنامي على الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية محليا وفي الأسواق العربية والإسلامية.

وقد تأسس البنك العربي الإسلامي الدولي كشركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1989 وسجلت في سجل الشركات المساهمة العامة تحت رقم (327) بتاريخ 30-3-1997م. وقد بلغ رأس مال البنك حاليا (100 مليون دينار أردني).

3-3-1 خصائص عينة الدراسة:

1) العمر:

جدول (1)

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	تكرار	نسبة %
أقل من 25	16	%11
25-34	113	%75
35-44	17	%11
أكثر من 44 سنة	4	%3
المجموع	**150**	**%100**

نلاحظ أن 11% من العينة تقل أعمارهم عن 25 سنة، و75% من العينة تتراوح أعمارهم بين (25-34) سنة, و 11% تتراوح اعمارهم بين (35-44) سنة والباقي تزيد أعمارهم عن 44 سنة.

مما يدل على ان متوسط اعمار الموظفين في البنكين تتراوح اعمارهم بين (25-34) سنة. وهذا يدل على ان المستجيبين هم من فئة الشباب والتي تكون لديهم معلومات مالية ومحاسبية عن الية عمل البنوك عينة الدراسة بشكل مقبول.

2) المؤهل العلمي:

جدول (2)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	تكرار	نسبة %
بكالوريوس	137	%91
ماجستير	13	%9
المجموع	**150**	**100**

نلاحظ أن 91% من العينة من حملة البكالوريوس، بينما الباقي من حملة الماجستير، مما يدل على أن البنوك محل الدراسة تقوم بتعيين حملة المؤهلات الجامعية والدراسات العليا فيها وبما يسهم في تطوير عملها, اضافة الى ان هذا ينعكس على صحة اجاباتهم وإلمامهم بموضوع الدراسة بشكل جيد.

3) عدد سنوات الخبرة:

جدول (3)

توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

الخبرة	تكرار	نسبة %
أقل من 10	81	%54
10–19	65	%43
20–29	–	–
30 فأكثر	4	%3
المجموع	**150**	**100**

إن النسبة الأكبر من العينة تقل خبرتهم عن 10 سنوات (54% من العينة) بينما (43%) من العينة تتراوح خبرتهم ما بين (10–19) سنة و (3%) تزيد خبراتهم عن 30 سنة فاكثر وبما

يدل على انخفاض الخبرة العملية لأفراد العينة وبما يتناسب مع أعمارهم، كون النسبة الأكبر من العينة من الشباب

4) الشهادات المهنية الحاصل عليها:

جدول (4)

توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية الحاصل عليها

الشهادات المهنية الحاصل عليه	تكرار	نسبة %
CPA	–	–
CMA	4	%3
JCPA	3	%2
CFM	3	%2
أخرى	4	%3
لا إجابة	136	%90
المجموع	**150**	**100**

لقد تبين أن النسبة الأكبر من العينة ليس لديهم شهادات مهنية قد حصلوا عليها. وبما يدل على عدم رغبة أفراد العينة في الحصول على شهادات مهنية متخصصة في مجال عملهم. وقد يعود الى طبيعة عمل البنوك وساعات الدوام الطويل مما يعوق من طموحات الموظفين من الحصول على شهادات مهنية في مجال عملهم.

5) المسمى الوظيفي:

جدول (5)

توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	تكرار	نسبة %
محاسب	67	%44
مدير مالي	40	%27
مدقق داخلي	19	%13
مدير حسابات	24	%16
المجموع	**150**	**%100**

نلاحظ أن 67% من العينة محاسبين، وتليهم 27% من العينة مدير مالي و (16%) مدقق داخلي والباقي مديرو حسابات. وهذا يدل على ان النسبة الاكبر هم من المحاسبين وذلك لان عمل البنوك يعتمد بدرجة كبيرة على هذه الفئة.

3-4 مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات هي البيانات الثانوية والمتمثلة بالدراسات النظرية والميدانية السابقة والكتب والأبحاث المتعلقة بالموضوع محل الدراسة وذلك لوضع الإطار النظري للدراسة.

أما البيانات الأولية فتتمثل في تطوير استبانة لقياس المتغيرات والأبعاد الخاصة بها ودراسة الفرضيات.

وفيما يلي عرض لتصميم استبانة الدراسة:

اشتملت الاستبانة على أربعة أقسام رئيسة، تضمن الأول منها البيانات الشخصية للمشاركين وهي: (العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الشهادات المهنية الحاصل عليها، المسمى الوظيفي)، بينما اشتمل القسم الثاني على فقرات تقيس متغيرات الدراسة.

وفيما يلي جدول يوضح الفقرات التي تقيس متغيرات الدراسة:

الجدول (6)

قياس متغيرات الدراسة من خلال فقرات الاستبانة

المتغير الرئيس	القسم	الفقرات
دور البنوك الاسلامية	الاول	1-9
فاعلية اساليب التمويل في البنوك الاسلامية	الثاني	10-17
المعوقات التي تواجه البنوك الاسلامية	الثالث	18-25

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس متغيرات الدراسة حيث تم إعطاء الأوزان التالية لمقياس الدراسة كما يلي:

الجدول (7)

المقياس المستخدم في الدراسة

لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة
1	2	3	4	5

وقد تم اعتماد المقياس التالي لتحديد مستوى الموافقة على كل فقرة من فقرات الاستبانة وهو[1]:

1-2.33 مستوى ضعيف

2.34-3.67 مستوى متوسط

3.67-5 مستوى مرتفع.

3-5 اختبار الصدق والثبات:

1) الصدق الظاهري:

لقد تم اختبار الصدق الظاهري للاستبانة عن طريق عرض الاستبانة على عدد من المحكمين لأخذ آرائهم حول المقياس المستخدم لاختبار فرضيات الدراسة، وقد تمت الاستفادة من ملاحظاتهم في تعديل الاستبانة والخروج بها على صورتها النهائية الحالية.

2) اختيار الثبات:

لقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة ∝ للاستبانة ككل = 82% وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة 60%.

وقد تبين أن قيمة ∝ لكل متغير على حده أعلى من النسبة المقبولة 60% والجدول التالي يوضح قيمة ∝ لكل متغير من متغيرات الدراسة.

---

(1) تم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالي: (الحد الأعلى للمقياس (5) – الحد الأدنى للمقياس (1) / عدد الفئات المطلوبة (3) ومن ثم إضافة الجواب (1.333) على نهائية كل فئة

المتغير	قيمة ∝ %
دور البنوك الاسلامية	0.82
فاعلية اساليب التمويل في البنوك الاسلامية	0.86
المعوقات التي تواجه البنوك الاسلامية	0.78
المتغيرات ككل	0.82

3-6 الأساليب الإحصائية:

تم استخدام برنامج SPSS في إجراء التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة عن طريق استبيانات الدراسة وفيما يلي ابرز الأساليب الإحصائية التي سيتم اعتمادها:

- الإحصاء الوصفي: حيث تم استخراج التكرارات والنسبة المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات عينة الدراسة.
- اختبار الانحدار لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى.
- اختبار الانحدار التدريجي للفرضية الثانية.
- اختبار تحليل التباين لاختبار الفرضية الثالثة.

الفصل الرابع

عرض البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات

4-1 مقدمة

4-2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

4-2-1 نتائج التحليل الخاصة بدور البنوك الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الاردن.

4-2-1-1 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير دور البنوك الاسلامية.

4-2-1-2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة فاعلية صيغ التمويل في البنك الاسلامي

4-2-1-3 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة المعوقات التي تواجه البنوك الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

4-3 اختبار الفرضيات

4-3-1 اختبار الفرضية الأولى

4-3-2 اختبار الفرضية الثانية

4-3-3 اختبار الفرضية الثالثة

عرض البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات:

4-1 المقدمة:

يتم في هذا الفصل عرض لتحليل بيانات الدراسة ومن ثم اختبار فرضياتها للوصول إلى نتائج الدراسة، حيث يشتمل:

الجزء الأول: من البحث على التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة والذي يتكون من نتائج التحليل الخاصة بدور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية هذا بالإضافة إلى نتائج التحليل الخاصة بالتباين في دور البنوك الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الجزء الثاني: فيشتمل على اختبار فرضيات الدراسة.

4-2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة دور البنوك الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

4-2-1 نتائج التحليل الخاصة:

4-2-1-1 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير دور البنوك الاسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة وصغيرة الحجم :

لقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه.

جدول (8)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لمتغير دور البنوك الاسلامية

الســــــــؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب الفقرات حسب الاهمية
1. لا تتبنى البنوك الاسلامية سياسة تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة.	3.70	1.32	مرتفعة	8
2. تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة يرهق البنك اداريا وماليا بمشاكل متابعة القروض وصرفها وتحصيلها.	3.96	0.83	مرتفعة	7
3. اشتراط البنك تمويل المشاريع المجدية جدا يحرم المشاريع الصغيرة من تمويل البنك الاسلامي.	3.97	0.73	مرتفعة	6
4.اشتراط البنك على طالب التمويل (اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة) تقديم دراسة جدوى مع عدم اتقانهم لها يحرم المشاريع المتوسطة والصغيرة من الحصول على تمويل البنوك الاسلامية.	3.97	0.96	مرتفعة	6
5.ان تفضيل البنوك الاسلامية تقويم مشاريع معينة (صناعية ...زراعية..الخ) يحرم المشاريع الصغيرة من تمويل البنوك.	4.15	0.85	مرتفعة	5
6.عدم كفاءة اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة في ادارة المشاريع وتسويق منتجاتها يحرمها من تمويل البنوك الاسلامية.	4.31	0.78	مرتفعة	3

7. فشل اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة في السابق في ادارة مشروعاتهم يجعل البنوك الاسلامية تتردد في تقديم التمويل للمشاريع.	4.33	0.62	مرتفعة	2
8. عدم تقديم اصحاب هذه المشاريع ضمانات للقروض يحرمها من تمويل البنوك الاسلامية.	4.34	0.74	مرتفعة	1
9. تفضيل البنوك الاسلامية لأصحاب اتجاهات معينة في الرأي يحرم الكثير من الحصول على تمويل البنوك.	4.18	0.87	مرتفعة	4
المجموع	4.10	0.86	مرتفعة	

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)[1].

كما تبين أن المتوسط العام البالغ (4.10) يعكس ارتفاع مستوى الموافقة على متغير دور البنوك الاسلامية .

كما تبين أن الفقرة (8) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (4.34) وبما يعكس ارتفاع درجة الموافقة على الفقرة التي تتناول عدم تقديم اصحاب هذه المشاريع ضمانات للقروض يحرمها من تمويل البنوك الاسلامية.

أما الفقرة (1) فهي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (3.70) والمتعلقة لا تتبنى البنوك الاسلامية سياسة تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة.

[1] متوسط أداة القياس = $\frac{\text{مجموع أوزان المقياس}}{5} = \frac{5+4+3+2+1}{5} = 3$

مما سبق يتبين لنا الدور الكبير الذي كان يمكن ان تلعبه البنوك الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك من خلال استعراض المتوسطات الحسابية، كما نلاحظ ارتفاع تركيزها على الشروط الواجب مراعاتها عند تقديم الطلبات من اصحاب المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم للتمويل مما يحرم هذه المشروعات من الحصول على تمويل من البنك الاسلامي.

4-2-1-2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة فاعلية صيغ التمويل في البنوك الاسلامية:

جدول (9)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لمتغير فاعلية صيغ التمويل في البنوك الاسلامية

الســـــــؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب الفقرات حسب الاهمية
10. ان تقديم البنوك الاسلامية للتمويل بصيغ معينة للمشاريع (حضارية مشتركة /حضارية متخصصة /مشاركة/ تمويل المرابحة) يحرم المشاريع المتوسطة والصغيرة من الاستفادة من هذا التمويل.	3.79	0.97	مرتفعة	8
11.عدم متابعة اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة من الاستفادة من تمويل البنوك الاسلامية.	3.97	0.92	مرتفعة	6
12. طرق حساب ارباح صيغ التمويل في البنوك الاسلامية يحرم المشاريع من تمويل البنوك الاسلامية.	4.06	0.89	مرتفعة	3
13.طرق حساب متوسط مشاركة الاموال في الاستثمارات والإرباح في المشاريع التي يشاركها البنوك الاسلامية غير مقنعة لأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة.	4.10	0.91	مرتفعة	2

14.اشتراط دخول البنوك الاسلامية كشريك في تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة يرفضه معظم اصحاب هذه المشاريع .	4.19	0.82	مرتفعة	1
15. حجز البنوك الاسلامية لمخصص مخاطر الاستثمار والتصرف به لا يقنع صحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة لاقتراض من هذه البنوك.	3.98	0.79	مرتفعة	5
16. قيام البنوك الاسلامية بالرقابة على لتصرف بأموال القروض يحرم(لا يرضي) صحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة	4.03	0.76	مرتفعة	4
17. الفتاوى الصادرة عن دائرة الرقابة الشرعية في البنوك الاسلامية لا تلقى قبولا لدى اصحاب لمشاريع المتوسطة والصغيرة	3.95	0.90	مرتفعة	7
المجموع	4.01	0.87	مرتفعة	

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3).

كما تبين أن المتوسط العام البالغ (4.01) يعكس المستوى المرتفع من الموافقة على متغير فاعلية صيغ التمويل في البنوك الاسلامية.

ونلاحظ أن الفقرة (14) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (4.19) والمتعلقة اشتراط دخول البنوك الاسلامية كشريك في تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة يرفضه معظم اصحاب هذه المشاريع .

بينما الفقرة (10) هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (3.79) والمتعلقة ان تقديم البنوك الاسلامية للتمويل بصيغ معينة للمشاريع (حضارية مشتركة /حضارية متخصصة /مشاركة/ تمويل المرابحة) يحرم المشاريع المتوسطة والصغيرة من الاستفادة من هذا التمويل.

ويعتقد الباحث أنه على الرغم من أن المتوسط الحسابي العام لمتغير فاعلية صيغ التمويل في البنوك الاسلامية ذو مستوى مرتفع إلا أنه يشير ويؤكد على أهمية فاعلية صيغ التمويل في البنوك الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم, والعمل على تعزيزها لدى البنوك الاسلامية والعمل على تنوعها, وهو عكس ما تم به العمل في البنوك الاسلامية.

3-1-2-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة معوقات تواجه البنوك الاسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة:

جدول (10)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لمتغير معوقات تواجه البنوك الاسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة

الســـــــــؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب الفقرات حسب مستوى الاهمية

السـؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب الفقرات حسب مستوى الاهمية
18.تقبل البنوك الاسلامية تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة في كل انواع الانشطة التجارية (صناعية ...زراعية) .	4.02	0.90	مرتفعة	8
19. حجم القروض المطلوب يخرجها من دائرة المشاريع المتوسطة والصغيرة حسب سياسة البنك.	4.09	0.58	مرتفعة	6
20.طول مدة القرض يحرم المشاريع الصغيرة من الحصول على التمويل من البنوك الاسلامية.	4.04	0.74	مرتفعة	7
21.تحديد البنوك الاسلامية حد اقصى لفترة الاقتراض يحرم الكثير من المشاريع المتوسطة والصغيرة الوصول للتمويل اللازم .	4.19	0.72	مرتفعة	5
22. ضعف الكفاءة الادارية والخبرة لأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة يحد من قدرة البنك على تقديم القروض لهذه المشاريع.	4.30	0.64	مرتفعة	2
23. اشتراط البنوك الاسلامية وجود المشاريع المتوسطة والصغيرة في مناطق معينة (الحزام) يحرم هذه المشاريع من الحصول على التمويل.	4.22	0.89	مرتفعة	4
24.عدم الزام المشاريع المتوسطة والصغيرة بتدقيق حساباتها من مدقق خارجي يحرم هذه المشاريع من الحصول على التمويل .	4.31	0.89	مرتفعة	1
25.اشتراط البنك في ادارة المشاريع المتوسطة والصغيرة يحرم هذه المشاريع من الحصول على التمويل.	4.27	0.91	مرتفعة	3

السـؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب الفقرات حسب مستوى الاهمية
المتوسط الكلي	4.22	0.80	مرتفعة	

نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) أما المتوسط العام البالغ (4.22) فيعكس مستوى الموافقة المرتفع لمتغير معوقات تواجه البنوك الاسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ، كما تبين أن الفقرة (24) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (4.31) والمتعلقة عدم الزام المشاريع المتوسطة والصغيرة بتدقيق حساباتها من مدقق خارجي يحرم هذه المشاريع من الحصول على التمويل .

أما الفقرة (18) هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (4.02) والمتعلقة بمدى تقبل البنوك الاسلامية تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة في كل انواع الانشطة التجارية (صناعية ...زراعية) .

من خلال استعراض المتوسطات الحسابية للجدول أعلاه يتبين لنا أن معوقات تواجه البنوك الاسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة هو اكثر المتغيرات أهمية التغلب على هذه المعوقات, مما يؤكد على أهمية المعوقات التي تواجه البنوك الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك للعمل على تشجيع هذه المشاريع وانجاحها كونها تساهم في دفع عجلة الاقتصاد الاردني.

4-3 اختبار الفرضيات:

4-3-1 اختبار الفرضية الأولى:

- Ho_1: لا يوجد دور للبنوك الإسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة وصغيرة الحجم بالأردن.

جدول (11)

اختبار الفرضية الأولى (H01)

F المحسوبة	F الجدولية	SIG F	نتيجة الفرضية العدمية	R معامل الارتباط	R معامل التحديد
726.556	2.390	0.000	رفض	0.831	0.911

- لقد تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة = 726.556) أكبر من قيمتها الجدولية وهي (2.390)، وتبعا لقاعدة القرار: تقبل الفرضية (H01) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أكبر من 0.05 ونرفض الفرضية (H01) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 0.05، فإننا

نرفض الفرضية العدمية (H01) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني يوجد دور للبنوك الإسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة وصغيرة الحجم بالأردن.

وتعد العلاقة قوية كون معامل الارتباط يبلغ 83.1%، كما تبين أن المتغيرات المستقلة تفسر91.1% من التغير من المتغير التابع.

4-3-2 اختبار الفرضية الثانية:

Ho_2: لا يوجد فاعلية لصيغ التمويل في البنوك الإسلامية لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم.

جدول (12)

اختبار الفرضية الثانية (H02)

المحسوبة F	الجدولية F	SIG F	نتيجة الفرضية العدمية	R معامل الارتباط	R معامل التحديد
745.345	2.423	0.000	رفض	0.834	0.913

- لقد تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة = 745.345) أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (2.423)، وتبعا لقاعدة القرار: تقبل الفرضية (H02) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أكبر من 0.05 ونرفض الفرضية (H02) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية العدمية (H02) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني

يوجد فاعلية لصيغ التمويل في البنوك الإسلامية لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم. .

وتعد العلاقة قوية كون معامل الارتباط يبلغ 83.4%، كما تبين أن المتغيرات المستقلة تفسر91.3% من التغير من المتغير التابع.

4-3-3 اختبار الفرضية الثالثة:

- Ho_3: لا يوجد معوقات تواجه البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة وصغيرة الحجم بالأردن.

جدول (13)

اختبار الفرضية الثالثة (H03)

F المحسوبة	F الجدولية	SIG F	نتيجة الفرضية العدمية	R معامل الارتباط	R معامل التحديد
624.803	2.457	0.000	رفض	0.808	0.899

- لقد تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة = 624.803) أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (2.457)، وتبعا لقاعدة القرار: تقبل الفرضية (H03) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أكبر من 0.05 ونرفض الفرضية (H03) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية العدمية (H03) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني

يوجد معوقات تواجه البنوك الإسلامية في البنوك الإسلامية لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم. .

وتعد العلاقة قوية كون معامل الارتباط يبلغ 80.8%، كما تبين أن المتغيرات المستقلة تفسر89.9% من التغير من المتغير التابع.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 أولا: النتائج

5-2 ثانيا: التوصيات

5-3 المراجع

5-3-1 أ- المراجع العربية

5-3-2 ب- المراجع الإنجليزية

5-3-3 الملاحق

5-1 أولاً: النتائج

فيما يتعلق بفرضيات الدراسة فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. يوجد دور للبنوك الاسلامية الاردنية في تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتعد العلاقة قوية كون معامل الارتباط يبلغ 83.1%، كما تبين أن المتغيرات المستقلة تفسر 91.1% من التغير من المتغير التابع. وتتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه من دراسات سابقة وأدب نظري, كدراسة (الور,1990) ودراسة (عز الدين,1999) ودراسة (الحكيم, 2003).
2. يوجد فاعلية لصيغ التمويل الاسلامي في تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتعد العلاقة قوية كون معامل الارتباط يبلغ 83.4%، كما تبين أن المتغيرات المستقلة تفسر 91.3% من التغير من المتغير التابع. وتتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه من دراسات سابقة وأدب نظري, كدراسة (عز الدين,1999) ودراسة (الحكيم, 2003) ودراسة (ابراهيم, 2007).
3. يوجد معوقات في البنوك الاسلامية الاردنية في تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتعد العلاقة قوية كون معامل الارتباط يبلغ 80.8%، كما تبين أن المتغيرات المستقلة تفسر 89.9% من التغير من المتغير التابع. وتتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه من دراسات سابقة وأدب نظري, كدراسة (سلمان,1997) ودراسة (البندقجي, 2005) ودراسة(المحروق ومقابلة 2006) ودراسة (ابراهيم, 2007).

5-2 ثانياً: التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

6. ان استقرار الاوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية عامل تعتبر اساسي في نجاح اداء البنوك عموماً والبنوك الاسلامية خصوصاً.وعلى البنوك الاسلامية التأقلم مع هذه الظروف.
7. على السلطات المختصة (البنك المركزي, جمعية البنوك الاردنية) المساهمة في انجاح البنوك الاسلامية لما لها تأثير كبير في تجميع المدخرات وإيجاد البديل المحلي لتمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
8. على المصارف الاهتمام بالتخطيط ودعم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المتوقع تمويلها بالمشاركة, وهذا يقتضي استراتيجية تقضي بالتحول من المرابحة الى المضاربة والمشاركة.
9. ان اهتمام البنوك الاسلامية بتشجيع المضاربة يقتضي اهتمام المصارف بتقديم اساليب جديدة ووسائل جديدة في اطار واحكام عقد المضاربة او المشاركة, تلائم الواقع الذي يعمل فيه المصرف.
10. الاهتمام بان تكون الصيغ التي يتم اعتمادها للمشاركة والمضاربة واضحة للتطبيق العملي, بعيدا عن الكتابة النظرية المجردة والغامضة.
11. ان اهتمام البنوك الاسلامية بالمشاركة والمضاربة يساهم في حل مشكلة البطالة وانماء طبقة من الحرفيين وصغار المقاولين.

12. تفعيل الدور الاجتماعي للبنوك الاسلامية من خلال التواصل مع المجتمع المحلي وتلمس احتياجاته ومشاكله وتقديم الصدقات والزكاوات والقروض الحسنة للمحتاجين.

5-3 قائمة المراجع:

5-3-1أ المراجع العربية:

- البخاري, محمد ابن اسماعيل. "**صحيح البخاري**", المكتبة التجارية الكبرى, القاهرة, بدون سنة نشر.

- ابن قدامة, عبدالله بن احمد المقدسي. (1405ه).المغني. بيروت, دار الكتاب العربي, الكبعة الاولى.

- ابراهيم، فادي محمود,(2007) دور المؤسسات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية.

- ارشيد, محمود عبدالكريم احمد,(2001). **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية**, دار النفائس, عمان, الاردن.

- ابو زر،عفاف، (2008) " التغييرات المحاسبية والشتريعية والدولية والعالمية في ظل إتساع النظرة الى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومتناهية الصغر"، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

– احمد, الصديق جبريل,(2002) دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني، **بحث مقدم لمؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية**. الشارقة.

- حبيب, احمد (2003). دور المنشات المالية الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة جدا بين النظرية والواقع, **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**, المجلد 11, عدد 4, ص 37.

- برنوطي, سعاد نايف, (2005). **ادارة الاعمال الصغيرة للريادة**, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, الاردن.

عبدة, فتحي السيد.(2005). الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, مصر.

- عثمان, خلف, (2004). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيمها وتنميتها, دراسة حالة الجزائر, **اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية,** جامعة الجزائر.

- علام, سمير, (2002). **ادارة المشروعات الصناعية الصغيرة**, الدار العربية للنشر والتوزيع, القاهرة, مصر.

- ابو زيد, محمد عبدالمنعم, (1996). المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الاسلامية , المعهد العلمي للفكر الاسلامي, **دراسات الاقتصاد الاسلامي** (7), مصر.

- الشايب، إيهاب (2010) أثر المشروعات الصغيرة متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة(دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الصغر) **رسالة ماجستير غير منشورة،** كلية التجارة، جامعة عين شمس.

- خطاطبة,جميل محمد سليمان,(1992) التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، اربد جامعة اليرموك.

- عبد الخالق، هشام علي,(2000). دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويل الصناعات الصغيرة في مصر، **رسالة ماجستير غير منشورة،** جامعة عين شمس، كلية التجارة.

- الهيتي, عبدالرزاق, (1998) **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق،** دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان.

- عبد اللطيف، احمد حلمي, (1994) الصناعات الصغيرة وأثرها على مشكلة البطالة في مصر، **رسالة ماجستير غير منشورة،** جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد

- النجار، احمد سيد(2005) **الفقر في الوطن العربي،** مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

- الحموري, قاسم, (1999) **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة،** بحث مقدم للندوة الاقتصادية بعنوان" دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقليم الشمال، جامعة اربد الأهلية.

- زعتري, علاءالدين, (2001). **الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الاسلامية فيها**, دار الكلم الطيب, دمشق, بيروت.

- كاسر, نصر المنصور, وشوقي ناجي حداد, (2000). **ادارة المشروعات الصغيرة,** الحامد للنشر والتوزيع, عمان, الاردن.

- العابجي، زينب عبد الهادي (2012) **مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- العقيل, عبدالكريم, (2001). **ادارة المشروعات الصغيرة**, معهد الادارة لندن, مكتبة جرير, ط1.

- الحوراني, ياسر عبدالكريم, (2002). **الوقف والتنمية في الاردن,** مكتبة مجدلاوي , عمان, الاردن.

- النسور, اياد عبدالفتاح, (2009). قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجة نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الاردن, **الملجة العربية للعلوم الادارية**, المجلد 16,العدد 3, ص 348.

- الاسكوا (2002). **قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الاسكوا,** نيويورك, ص 4.

- النسور, ابراهيم, (2003). دور المؤسسات المالية غير المصرفية والصناديق ومنظمات راس المال في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة, ورقة مقدمة الى الملتقى السنوي السادس: دور المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في تمويل

المنشات الصغيرة والمتوسطة, **الاكاديمية العربية للعلوم الممالية والمصرفية,** عمان, الاردن, 2003, ص 17-23.

- محمد، ايمان احمد(2001) ادارة المشروعات الصغيرة في مصر" دراسة في دور الصندوق الاجتماعي للتنمية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

– منير سليمان الحكيم(2003) **دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة، دراسة دور العقود الإسلامية في التمويل،** الملتقى السادس للاكاديمية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

– النجار، احمد سيد(2005) **الفقر في الوطن العربي،** مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

– الوادي, محمود حسين, (2005). المشروعات الصغيرة, ماهيتها والتحديات الذاتية فيها, مع اشارة خاصة لدورها في التنمية في الاردن, **المجلة العربية للادارة**, تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الادارية, مجلد 25, العدد(1).

– عبد الباقي, صابر أحمد ،(2000). المشروعات الصغيرة و أثرها في القضاء على البطالة ، جامعة المينا كلية الآدب.

– عنبة, هالة محمد لبيب,(2002). **ادارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي دليل عملية لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات العالمية المعاصرة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة، مصر.

- هيكل, محمد, (2003). **مهارات ادارة المشروعات الصغيرة**, مجموعة النيل العربية الطبعة الاولى, الاسكندرية, مصر.

5-3-ب المراجع الأجنبية:

- Albu , C.N & Albu N, (2010) .The context of the possible ifrs for smes implementation in Romania. ***Accounting and Management Information Systems*** Vol. 9, No. 1, pp. 45 –71, 2010

- Deaconu, A ., Nistor,N & Popa ,I (2009). *Analysis of the Stakeholders' needs and their Inference upon financial reports of smes* **,**Babeş-Bolyai University, Cluj-Napoca, Romania , ***Journal of International Business and Economic*** **.** Jan, 2009 , Vol. 9 , Source Issue: 1 , JIBE:9

-Lungu,C.I, Caraiani, C & Dascalu, C (2007) . ***New Direction of Financial Reporting within Global Accounting Standards for Small and Medium-Sized Entities .*** Academy of Economic Studies of Bucharest.

- Matar, M. Nour, A and Al-bakri, A , 2012 " The Disclosure of Information Required in the Financial Statement of SMES: Empirical Case Study of Jordan" **Proceedings of the 3rd international Conference on Information Management and Evaluation , Atilim University,Ankara, Turkey , 16-17 April 2012**

- Maingot , M , Zegbal , D. (2006) Financial reporting of small – business entities in Canada. ***Journal of Small Business Management,*** Oct 2006,44,4; pg.513

-Schiebel, Alexander, (2007), ***Is there a solid empirical foundation for the IASB's draft IFRS for SMEs ?***, Vienna University of Economics & Business Administration, Department of Accounting & Finance, Althanstrasse 39 – 45, Vienna .

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال/ قسم المحاسبة

استبانة

أختي المستجيبة..

أخي المستجيب..

تحية احترام وتقدير..

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على **دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم " دراسة ميدانية"**

، وتعتبر جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط

الرجاء التكرم بالإجابة على جميع الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان بما ترونه مناسباً حيث نعتقد بأنكم خير مصدر للوصول إلى المعلومات المطلوبة كونكم أهل خبرة واختصاص.

هذا ونعدكم بالمحافظة على سرية المعلومات وأنها سوف تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي، آملين أن تعود نتائج هذه الدراسة بالنفع على المصارف الإسلامية الأردنية والباحثين معاً، مع خالص الشكر والامتنان لما بذلتموه من جهد في سبيل إنجاز هذا البحث.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،

الباحث

محمود سلامة الجويفل

القسم الأول : بيانات شخصية:

الرجاء وضع إشارة (×) أمام العبارة الصحيحة .:

1- **العمر:**

☐ أقل من 25 سنة ☐ 25-34 سنة

☐ 35-44 سنة ☐ أكثر من 45 سنة .

2-المؤهل العلمي:

☐ توجيهي ☐ بكالوريوس

☐ ماجستير ☐ دكتوراه

3- عدد سنوات الخبرة:

☐ أقل من 10 سنوات ☐ من 10 إلى 19 سنة

☐ من 20 إلى 29 سنة ☐ 30 سنة فأكثر

4- الشهادات المهنية الحاصل عليها:

☐ CPA ☐ CMA

☐ JCPA ☐ CFM ☐ أخرى (أرجو التحديد :_______)

5- المسمى الوظيفي:

☐ محاسب ☐ مدير مالي ☐ مدقق داخلي ☐ مدير حسابات.

القسم الثاني : متغيرات الدراسة: الرجاء وضع إشارة (×) تحت الاختيار المناسب:

أ) دور البنوك الاسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة وصغيرة الحجم:

الفقـــــــرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة
1. لا تتبنى البنوك الاسلامية سياسة تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة.					
2. تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة يرهق البنك اداريا وماليا بمشاكل متابعة القروض وصرفها وتحصيلها.					
3. اشتراط البنك تحويل المشاريع المجدية جدا يحرم المشاريع الصغيرة من تمويل البنك الاسلامي.					
4.اشتراط البنك على طالب التمويل (اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة) تقديم دراسة جدوى مع عدم اتقانهم لها يحرم المشاريع المتوسطة والصغيرة من الحصول على تمويل البنوك الاسلامية.					
5.ان تفضيل البنوك الاسلامية تقويم مشاريع معينة (صناعية ...زراعية..الخ) يحرم المشاريع الصغيرة من تمويل البنوك.					
6.عدم كفاءة اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة في ادارة المشاريع وتسويق منتجاتها يحرمها من تمويل البنوك الاسلامية.					
7. فشل اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة في السابق في ادارة مشروعاتهم يجعل البنوك الاسلامية تتردد في تقديم التمويل للمشاريع.					

الفقـــــــرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة
8. عدم تقديم اصحاب هذه المشاريع ضمانات للقروض يحرمها من تمويل البنوك الاسلامية.					
9. تفضيل البنوك الاسلامية لأصحاب اتجاهات معينة في الرأي يحرم الكثير من الحصول على تمويل البنوك.					
ثانياً: فاعلية صيغ التمويل في البنوك الاسلامية					
10. ان تقديم البنوك الاسلامية للتمويل بصيغ معينة للمشاريع (حضارية مشتركة /حضارية متخصصة /مشاركة/ تمويل المرابحة) يحرم المشاريع المتوسطة والصغيرة من الاستفادة من هذا التمويل.					
11.عدم متابعة اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة من الاستفادة من تمويل البنوك الاسلامية.					
12. طرق حساب ارباح صيغ التمويل في البنوك الاسلامية يحرم المشاريع من تمويل البنوك الاسلامية.					
13.طرق حساب متوسط مشاركة الاموال في الاستثمارات والإرباح في المشاريع التي يشاركها البنوك الاسلامية غير مقنعة لأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة.					
14.اشتراط دخول البنوك الاسلامية كشريك في تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة يرفضه معظم اصحاب هذه المشاريع .					
15. حجز البنوك الاسلامية لمخصص مخاطر الاستثمار والتصرف به لا يقنع اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة الاقتراض من هذه البنوك.					
16. قيام البنوك الاسلامية بالرقابة على التصرف بأموال					

الفقـــــــرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة
القروض يحرم(لا يرضي) اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة					
17. الفتاوى الصادرة عن دائرة الرقابة الشرعية في البنوك الاسلامية لا تلقى قبولا لدى اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة					
ثالثاً: معوقات تواجه البنوك الاسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة					
18.تقبل البنوك الاسلامية تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة في كل انواع الانشطة التجارية (صناعية ...زراعية) .					
19. حجم القروض المطلوب يخرجها من دائرة المشاريع المتوسطة والصغيرة حسب سياسة البنك.					
20.طول مدة القرض يحرم المشاريع الصغيرة من الحصول على التمويل من البنوك الاسلامية.					
21.تحديد البنوك الاسلامية حد اقصى لفترة الاقتراض يحرم الكثير من المشاريع المتوسطة والصغيرة الوصول للتمويل اللازم .					
22. ضعف الكفاءة الادارية والخبرة لأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة يحد من قدرة البنك على تقديم القروض لهذه المشاريع.					
23. اشتراط البنوك الاسلامية وجود المشاريع المتوسطة والصغيرة في مناطق معينة (الحرام) يحرم هذه المشاريع من الحصول على التمويل.					
24.عدم الزام المشاريع المتوسطة والصغيرة بتدقيق حساباتها من مدقق خارجي يحرم هذه المشاريع من					

الفقـــــــــرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة
الحصول على التمويل .					
25.اشتراط البنك في ادارة المشاريع المتوسطة والصغيرة يحرم هذه المشاريع من الحصول على التمويل.					

ملحق رقم (2)

التحليل الاحصائي

Reliability

Notes

	Output Created	05-نوار-2013 17:59:27EEST
	Comments	
Input	Data	C:\Users\user\Desktop\د زهير\محمود سكارنة\سكارنة.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	150
	Matrix Input	C:\Users\user\Desktop\د زهير\محمود سكارنة\سكارنة.sav
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.

	Syntax	RELIABILITY /VARIABLES=VAR00001 VAR00002 VAR00003 VAR00004 VAR00005 VAR00006 VAR00007 VAR00008 VAR00009 VAR00010 VAR00011 VAR00012 VAR00013 VAR00014 VAR00015 VAR00016 VAR00017 VAR00018 VAR00019 VAR00020 VAR00021 VAR00022 VAR00023 VAR00024 VAR00025 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	0:00:00.016
	Elapsed Time	0:00:00.015

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	150	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	150	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.926	25

```
RELIABILITY   /VARIABLES=VAR00001 VAR00002 VAR00003 VAR00004 VAR00005
VAR00006  VAR00007  VAR00008  VAR00009    /SCALE('ALL  VARIABLES')  ALL
                                                        /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Notes

	Output Created	05-نوار-2013 18:00:15EEST
	Comments	
Input	Data	C:\Users\user\Desktop\د زهير\محمود\سكارنة\سكارنة.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	150
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
	Syntax	RELIABILITY /VARIABLES=VAR00001 VAR00002 VAR00003 VAR00004 VAR00005 VAR00006 VAR00007 VAR00008 VAR00009 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	0:00:00.016
	Elapsed Time	0:00:00.017

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	150	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	150	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.816	9

```
RELIABILITY   /VARIABLES=VAR00010 VAR00011 VAR00012 VAR00013 VAR00014
VAR00015   VAR00016   VAR00017        /SCALE('ALL   VARIABLES')   ALL
                                                        /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Notes

	Output Created	18:00:59EEST 2013-نوار-05
	Comments	
Input	Data	C:\Users\user\Desktop\د زهير\محمود سكارنة\سكارنة.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	150
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
	Syntax	RELIABILITY /VARIABLES=VAR00010 VAR00011 VAR00012 VAR00013 VAR00014 VAR00015 VAR00016 VAR00017 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	0:00:00.000
	Elapsed Time	0:00:00.000

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	150	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	150	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.863	8

```
RELIABILITY   /VARIABLES=VAR00018 VAR00019 VAR00020 VAR00021 VAR00022
VAR00023   VAR00024   VAR00025        /SCALE('ALL   VARIABLES')   ALL
                                                    /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Notes

	Output Created	05-نوار-2013 18:01:25EEST
	Comments	
Input	Data	C:\Users\user\Desktop\د زهير\محمود سكارنة\سكارنة.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	150
	Matrix Input	

Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
	Syntax	RELIABILITY /VARIABLES=VAR00018 VAR00019 VAR00020 VAR00021 VAR00022 VAR00023 VAR00024 VAR00025 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	0:00:00.000
	Elapsed Time	0:00:00.047

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	150	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	150	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.780	8

Regression

Notes

	Output Created	05-نوار-2013 00:29:56EEST
	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0

	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	150
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS BCOV R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT المجموع /METHOD=ENTER الدور /RESIDUALS DURBIN.
Resources	Processor Time	0:00:00.063
	Elapsed Time	0:00:00.077
	Memory Required	1996 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

[DataSet0]

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الدور[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: المجموع

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.911[a]	.831	.830	5.21904	2.546

a. Predictors: (Constant), الدور

b. Dependent Variable: المجموع

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	19790.167	1	19790.167	726.556	.000[a]
	Residual	4031.273	148	27.238		
	Total	23821.440	149			

a. Predictors: (Constant), الدور

b. Dependent Variable: المجموع

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	17.702	3.174		5.577	.000
	الدور	2.588	.096	.911	26.955	.000

a. Dependent Variable: المجموع

Coefficient Correlations[a]

Model			الدور
1	Correlations	الدور	1.000
	Covariances	الدور	.009

a. Dependent Variable: المجموع

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	69.4695	113.4720	102.4800	11.52475	150
Residual	-15.17655-	13.94215	.00000	5.20149	150
Std. Predicted Value	-2.864-	.954	.000	1.000	150
Std. Residual	-2.908-	2.671	.000	.997	150

a. Dependent Variable: المجموع

```
REGRESSION   /MISSING LISTWISE   /STATISTICS COEFF OUTS BCOV R ANOVA
    /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)    /NOORIGIN    /DEPENDENT المجموع
   /METHOD=ENTER الدور فاعلية المعوقات  /RESIDUALS DURBIN.
```

Regression

Notes

	Output Created	05-نوار-2013 00:30:28EEST
	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	150
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS BCOV R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT المجموع /METHOD=ENTER الدور فاعلية المعوقات /RESIDUALS DURBIN.
Resources	Processor Time	0:00:00.016

Elapsed Time	0:00:00.217
Memory Required	2556 bytes
Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

[DataSet0]

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	المعوقات, فاعلية, الدور[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.999[a]	.997	.997	.66901	1.990

a. Predictors: (Constant), المعوقات, فاعلية, الدور

b. Dependent Variable: المجموع

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	23756.094	3	7918.698	17692.557	.000[a]
	Residual	65.346	146	.448		
	Total	23821.440	149			

a. Predictors: (Constant), المعوقات, فاعلية, الدور

b. Dependent Variable: المجموع

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.070-	.478		-2.237-	.027
	الدور	1.024	.021	.360	49.317	.000

فاعلية	1.052	.018	.404	57.949	.000
المعوقات	1.087	.023	.333	46.552	.000

a. Dependent Variable: المجموع

Coefficient Correlations[a]

Model			المعوقات	فاعلية	الدور
1	Correlations	المعوقات	1.000	-.381-	-.470-
		فاعلية	-.381-	1.000	-.426-
		الدور	-.470-	-.426-	1.000
	Covariances	المعوقات	.001	.000	.000
		فاعلية	.000	.000	.000
		الدور	.000	.000	.000

a. Dependent Variable: المجموع

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	61.1702	118.0930	102.4800	12.62683	150
Residual	-2.27473-	1.45630	.00000	.66224	150
Std. Predicted Value	-3.272-	1.236	.000	1.000	150
Std. Residual	-3.400-	2.177	.000	.990	150

a. Dependent Variable: المجموع

```
REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT المجموع
/METHOD=ENTER الدور فاعلية المعوقات /RESIDUALS DURBIN.
```

Regression

Notes

Output Created	05-نوار-2013 00:31:24EEST

	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	150
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT المجموع /METHOD=ENTER الدور فاعلية المعوقات /RESIDUALS DURBIN.
Resources	Processor Time	0:00:00.047
	Elapsed Time	0:00:00.062
	Memory Required	2556 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

[DataSet0]

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	المعوقات, فاعلية, الدور[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson

1	.999[a]	.997	.997	.66901	1.990

a. Predictors: (Constant), المعوقات, فاعلية, الدور

b. Dependent Variable: المجموع

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	23756.094	3	7918.698	17692.557	.000[a]
	Residual	65.346	146	.448		
	Total	23821.440	149			

a. Predictors: (Constant), المعوقات, فاعلية, الدور

b. Dependent Variable: المجموع

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	61.1702	118.0930	102.4800	12.62683	150
Residual	-2.27473-	1.45630	.00000	.66224	150
Std. Predicted Value	-3.272-	1.236	.000	1.000	150
Std. Residual	-3.400-	2.177	.000	.990	150

a. Dependent Variable: المجموع

```
REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT المجموع
/METHOD=ENTER الدور. /RESIDUALS DURBIN
```

Regression

Notes

Output Created	05-نوار-2013 00:31:56 EEST

	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	150
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT المجموع /METHOD=ENTER الدور /RESIDUALS DURBIN.
Resources	Processor Time	0:00:00.047
	Elapsed Time	0:00:00.063
	Memory Required	1996 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

[DataSet0]

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الدور[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: المجموع

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson

1	.911[a]	.831	.830	5.21904	2.546

a. Predictors: (Constant), الدور

b. Dependent Variable: المجموع

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	19790.167	1	19790.167	726.556	.000[a]
	Residual	4031.273	148	27.238		
	Total	23821.440	149			

a. Predictors: (Constant), الدور

b. Dependent Variable: المجموع

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	69.4695	113.4720	102.4800	11.52475	150
Residual	-15.17655-	13.94215	.00000	5.20149	150
Std. Predicted Value	-2.864-	.954	.000	1.000	150
Std. Residual	-2.908-	2.671	.000	.997	150

a. Dependent Variable: المجموع

```
REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT المجموع
/METHOD=ENTER فاعلية /RESIDUALS DURBIN.
```

Regression

Notes

Output Created	05-نوار-2013 00:39:54 EEST

	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	150
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT المجموع /METHOD=ENTER فاعلية /RESIDUALS DURBIN.
Resources	Processor Time	0:00:00.047
	Elapsed Time	0:00:00.172
	Memory Required	1996 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

[DataSet0]

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	فاعلية[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: المجموع

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.913[a]	.834	.833	5.16386	2.093

a. Predictors: (Constant), فاعلية

b. Dependent Variable: المجموع

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	19874.953	1	19874.953	745.345	.000[a]
	Residual	3946.487	148	26.665		
	Total	23821.440	149			

a. Predictors: (Constant), فاعلية

b. Dependent Variable: المجموع

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	68.4560	115.9755	102.4800	11.54941	150
Residual	-9.71969-	16.91215	.00000	5.14650	150
Std. Predicted Value	-2.946-	1.169	.000	1.000	150
Std. Residual	-1.882-	3.275	.000	.997	150

a. Dependent Variable: المجموع

```
REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT المجموع
/METHOD=ENTER المعوقات /RESIDUALS DURBIN.
```

Regression

Notes

	Output Created	05-نوار-2013 00:45:03 EEST
	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0

	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	150
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT المجموع /METHOD=ENTER المعوقات /RESIDUALS DURBIN.
Resources	Processor Time	0:00:00.031
	Elapsed Time	0:00:00.109
	Memory Required	1996 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

[DataSet0]

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	المعوقات[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: المجموع

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson

1	.899[a]	.808	.807	5.55200	1.893

a. Predictors: (Constant), المعوقات

b. Dependent Variable: المجموع

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	19259.378	1	19259.378	624.803	.000[a]
	Residual	4562.062	148	30.825		
	Total	23821.440	149			

a. Predictors: (Constant), المعوقات

b. Dependent Variable: المجموع

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	66.8493	119.7080	102.4800	11.36915	150
Residual	-13.15186-	13.40432	.00000	5.53334	150
Std. Predicted Value	-3.134-	1.515	.000	1.000	150
Std. Residual	-2.369-	2.414	.000	.997	150

a. Dependent Variable: المجموع